مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

قراءة في كتاب
التعارف فلسفةً ومجتمعاً ودولةً

د.علي أسعد

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

مقدمة

كلُّ شيء في هذا الوجود متنوعٌ ومختلفٌ، مِن كواكب ومجرَّات، ومن سمواتٍ وأرَضيْن، ومن فصولٍ ومواسم وأيام. والأيام تختلف بين ليلٍ ونهار، وبين ساعةٍ وأخرى، ومن مكانٍ إلى آخر، مثلما تختلف الشهورُ والسنون. إنّ كلَّ ما في الطبيعة مختلفٌ ومتنوعٌ؛ الجبال والوديان والسهول والصخور والبحار والأنهار، وكذلك الكائنات الحية من نباتٍ وحيوانٍ وإنسان. فالثمارُ مختلفةُ الألوانِ والمَذاقِ وإنْ كانت من الشجرة ذاتها، والجبالُ مختلفةٌ في ألوانها وصخورها وارتفاعها وبواطنها وإنْ نُصِبَتْ متجاورةً على البقعة الجغرافية ذاتها، والبشرُ مختلفون في ألوانهم وأعراقهم ولغاتهم وطبائعهم وأجسادهم. كلُّ شعبٍ يختلفُ عن غيره من الشعوب مثلما تختلف القبائلُ عن بعضها. وكل فرد يختلف عن غيره ولو كان من نفس الجنس والعِرق واللغة والعائلة. فالأخُ يختلفُ عن أخيه، والأبناءُ يختلفون عن آبائهم، والذكرُ يختلف عن غيره من الذكور، ويختلف بطبيعة الحال عن الأنثى التي تختلف عن غيرها من الإناث، بل يختلفُ الفردُ عن نفسه كلَّ يوم، ويتغير بتغير الزمان والمكان والظروف، هذا البحث هو خلاصة لأفكار كتاب (التعارف فلسفة ومجتمعاً ودولة) الصادر عن دار فواصل للنشر والتوزيع في عام 2023، والذي يجمع أبحاث وآراء لعدد من الباحثين وأهل الفكر، قدموا أفكارهم وتصوراتهم في مشروع الدولة التعارفية.

أولاً- التعارف فلسفةٌ ... من الواقع إلى الفلسفة

إنَّ كلَّ مظاهر الاختلاف المُشار إليها تُرسِّخ الحقيقةَ المطلقةَ التاليةَ: الاختلافُ أصلٌ أبديٌّ ثابتٌ في المخلوقات كلِّها. إنه سُنَّةٌ من سُننِ الله في خلْقِه، وأحدُ النواميس والقوانين الحتمية التي وضعَها اللهُ وصاغَها لعالَمِ الوجود. قانونُ «الاختلاف» قانونٌ كونيٌّ يحكمُ كلَّ الموجودات من الجماد إلى النبات إلى الحيوان إلى الإنسان.

إنَّ «الاختلافَ» موجودٌ في كل ذرةٍ، وفيما بين الذرات، وفي كل مجرةٍ، وفيما بين المجرات، وموجود في خلايا كل نباتٍ، وفيما بين النباتات، وفي خلايا كل حيوانٍ، وفيما بين الحيوانات.

الاختلافُ موجودٌ بين خلايا كل عضو من أعضاء الإنسان، وفيما بين أعضاء الجسد الواحد، فضلاً عن وجوده بين الناس، وداخل كل مجتمع، وفيما بين المجتمعات. وكلُّ محاولةٍ لهَدْمِ الاختلاف أو طمْسِه هي ضَرْبٌ من الخيال.

إذاً، الاختلافُ هو أحدُ القوانين الحتمية التي تحكمُ العالَمَيْن؛ عالَمَ المادة والطبيعة، وعالَمَ الإنسان. وفي القرآن الكريم، جاءتْ القوانينُ الخاصةُ بعالَم المادة والطبيعة تحت مصطلح (الآيات)، بينما جاءتِ القوانينُ الخاصةُ بعالَم الإنسان والمجتمع الإنساني تحت مصطلح (السُنَن). فهو – أي الاختلاف – آيةٌ من آيات الله في عالَم المادة، وسُنَّةٌ من سُنَن الله في عالَم الإنسان. إنَّه حقيقةٌ أزليّةٌ أبديَّةٌ، وسُنَّةٌ خَلْقِيّةٌ حتميةٌ لا تبديلَ لها ولا تحويلَ. ومن المفيد الإشارةُ هنا إلى أنَّ الاختلافَ لا يتعارضُ مع وجود صفاتٍ مشتركةٍ تجمَعُ بين الذرات والمجرات، وبين النباتات والحيوانات. ولا يتعارض مع وجود قواسم مشتركة تجمَعُ بين أبناء البشر.

إنَّ موضوعَ هذا الكتاب مَعنيٌّ بالاختلاف في عالَم الإنسان والمجتمعات أي الاختلاف الإنساني التكويني والكوني، ومعنيٌّ به في عالَمِ المادة والطبيعة، وذلك بالقدْرِ الذي يُثبتُ علاقةَ الاختلاف بسُنَّةِ التعارف، فهما سُنَّتان من منظومة السُّنَن الإلهية التي تحقق التوازنَ والانضباطَ في عالَمِ الوجود. تتلخص سُنة التعارف بالآية الكريمة: {**يا أيها الناس إنَّا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائلَ لتعارفوا، إنَّ أكرمَكم عندَ اللهِ أتقاكم، إنَّ اللهَ عليمٌ خبير**} – الآية ١٣ من سورة الحجرات. وهذه الآية هي محور هذا الكتاب المشترك.

من الاختلاف إلى التعارف في عالَم الإنسان

الاختلاف يتعلق بأصلِ الخَلْق والتكوين، فالإنسانية التي خلقَها اللهُ تعالى من نفسٍ واحدةٍ تتنوع إلى شعوبٍ وقبائلَ وأممٍ وأجناسٍ وألوان، وكذلك إلى شرائعَ ومناهجَ وأفكارٍ وفنونٍ وثقافاتٍ. كل ذلك في إطار المشترَك الإنساني الواحد (وحدة الأصل). فالأصل الواحد لا يمنع من التنوع. والاختلاف في إطار تلك الوحدة يُعَدُّ تنوّعاً وتعدّداً وضرورةً من ضرورات التطور الإنساني، ومَظهراً من مظاهر الرحمة. إنَّ الاختلافَ أو التنوّعَ أمرٌ واقعٌ - لا محالةَ - في البيت

الواحد، والعشيرة الواحدة، وبين أتباع الدين الواحد، والمَذهب الواحد، والعِرق الواحد.

إنَّ التشابهَ أو التساوي في كلِّ شيءٍ أمرٌ مُحال، فهو يلغي السِّمة أو العلامة التي تُعَرِّفُ الناس على بعض. لذلك لم ولن تنفعَ محاولاتُ إلغاء الاختلاف وإنكاره واستنكاره. فإذا كان «الاختلافُ» في الخَلْق مشيئةً إلهية وقانوناً حتمياً وسُنَّةً كونية، فإنه يعني أنَّ اللهَ يُنكِرُ إكراهَ الناس ليكونوا على لونٍ واحدٍ ونمطٍ واحد للإنسانية، فالإنسانية تتمايز وتتنوّع إلى أفرادٍ وشعوبٍ وقبائلَ وأممٍ وإلى مللٍ ونِحَلٍ ومذاهبَ ومعتقداتٍ. ويعني أيضاً أنه تعالى لا يريد الحياةَ على نمط واحد في الثقافات واللغات والحضارات والأفكار والأعراق.

لم ولن ينفعَ الحديثُ عن «قبول الاختلاف أو قبول الآخر» إلا إذا جاء حصيلةَ إيمانٍ راسخ بأنَّ الاختلافَ قانونٌ حتميٌّ ثابتٌ ثباتَ الوجود، وسُنَّةٌ خلْقيَّةٌ أبديَّةٌ أبدَ الدهر، إلى جانب منظومة من السنن والقوانين الإلهية الأخرى التي تتكامل معه وتضبطه لتحقق التكاملَ والتوازنَ في الوجود.

يتردد كثيراً القولُ بأنَّ «الأصلَ في الحياة هو الصراعُ»، صراعٌ بين الحق والباطل، أو بين الخير والشر، وبأنَّ «الصراعَ سُنَّةُ الحياة الرئيسة». هذا القول شكَّلَ أساساً لنظريات وفلسفات أدَّتْ لحروب كبرى وصراعات مدمّرة، وأفسحتْ المجالَ لكل طرَف أنْ يبرّرَ صراعَه مع الآخر، وأنْ «يُشيطنَ» الآخرَ بمجرد الادِّعاء أنه على حق والآخر على باطل، من غير معيار محدد. والصحيح أنَّ «الاختلافَ» هو الأصلُ فهو سُنَّة كونية في الوجود كله، فالصراع لا يقع من غير اختلافٍ وتضادٍّ في آنٍ معاً. والاختلافُ أعمُّ من الضدِّ لأنَّ كلَّ ضدَّيْن مختلفان، وليس كلُّ مختلفَيْن ضدَّيْن؛ فمثلاً: السواد والبياض ضدان ومختلفان، أمّا الحمرة والخضرة فمختلفان وليسا ضدَّيْن؛ فالاختلاف - في اللغة - يدل على مطلق التغيّرِ سواء في الذوات أو المواد أو الأقوال.

يُدارُ الاختلافُ إما بالتعارف أو بالصراع. يقعُ الصراع بين طرفين مختلِفَيْن متضادَّيْن في حال لم يعملا بسُنَّةِ التعارف. لو تُرِكَ «الاختلافُ» بلا هدفٍ أو ضبْطٍ لكان سبباً للتنافر والتناحر والصراع ثم الفناء. إنَّ السُنَّةَ التي تضبط الاختلافَ وتديرُهُ هي سُنَّةُ التعارف، فالاختلاف عِلَّةُ

التعارف وفلسفته.

إنّ آيةَ (التعارف) هي خطابٌ من الخالق إلى الناس كل الناس دون تخصيص لقومٍ أو جنسٍ أو طائفة. وهي آيةٌ تؤكد على أنّ أصلَ الخلْق واحدٌ من ذكر وأنثى، وأنَّ وجودَ الشعوب والقبائل وتنوعها هو جعلٌ إلهي. تدعو الآيةُ الناسَ للتعارف باعتباره سبيلاً للتقوى وحفْظ الكرامة.

إنَّ التعارفَ –في عالَمِ الإنسان– هو إما تعارفٌ بسيط يقتصر على معرفة الناس بعضِهم ببعض، أو تعارفٌ مركّبٌ وهو الاتفاق على أمرٍ بين الناس يخصُّ السلوكَ والعاداتِ والمعاملاتِ ومختلفَ شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بحيث يخلصُ الاتفاقُ إلى أعراف مشترَكة ومتجددة تجمعهم. يشتملُ التعارفُ المركّب على التواصل والتحاور والتداول والتكامل، فهو – في الممارسة – عملٌ أو حراكٌ مجتمعي يقوم الناسُ من خلاله بالتعبير عن إراداتهم أفراداً وجماعات، ويتحاورون فيما بينهم وكأنهم حول طاولة مستديرة، يخوضون جدلاً اجتماعياً فيبحثون مشاكلَهم، ويسعون لوضع حلول لها، ويدرسون الخياراتِ المشتركةَ التي تلبّي مصالحَهم الفردية والمشتركة. إنّه التجسيدُ العملي لسُنَّةِ التعارف وقانون التطور الانساني للمجتمعات البشرية. إذْ لا يمكن لأية جماعة بشرية أن تتطورَ وتصبحَ «أمة» إلا بوجود رابطٍ مشترك يجمع مَن تفرَّقَ بهم الزمان والمكان والدين والعِرق واللغة واللون والثقافة، وهذا الرابط هو التعارف. فهو الرابط الذي يستطيع أنْ يشدَّ الخيوطَ إلى بعضها ليصنعَ منها حبلَ النجاة للإنسانية على هذه الأرض.

على الرغم أن «التعارفَ» سُنَّةٌ حتمية في حياة الإنسان والمجتمعات فإنَّ مخرجاتِها (أي الأعراف ومفردها العُرْف) مرتبطةٌ باختيار الإنسان. فإذا لم يَختر الناسُ التعارفَ البنَّاءَ المرتبطَ بالتقوى والخيرية، حلَّتْ بينهم سُنَّةُ الصراع وسادتْ الفوضى والحروبُ وانتُهِكتْ حُرُماتُهم، لكنهم يضطرون – بفعل الحتمية – للعودة إلى التعارف البنَّاء والالتزام بالأعراف والقواعد المشتركة والأخذ بمخرجات الجدل الاجتماعي باعتبارها الحلولَ الحقيقيةَ لخلافاتهم ومشكلاتهم وتناقضاتهم.

من الاختلاف إلى التعارف في عالم المادة والطبيعة

لمَّا كان الاختلافُ قانوناً يحكُم عالَمَ المادة والطبيعة مثلما يحكمُ عالَمَ الإنسان، فلابد أن يكون عِلَّةً للتعارف في موجودات هذا العالَم أيضاً. فمن أبسطِ الذرات إلى أكبر المجرَّات نجد التعارفَ سُنَّةً متواترةً. فأنَّى لتلك الذرة أن تعملَ بذلك النظام الدقيق لو لم تتعرَّفْ دقائقُها من بروتونات وإلكترونات على بعضها، ويتعرَّف كلٌّ منها على دوره المنوط به وعلى دور غيره ضمن تلك المنظومة الدقيقة، ولولا ذلك التعارفُ لمَا استقرَّتِ الذرةُ، بل لتنافرتْ دقائقُها واستحال أن تقومَ بمهامها. ومن الذرة الصغيرة إلى المجرة الكبيرة، حيث إنّه لولا تعارفُ المجرّة مع سواها وبين أجزائها لتناثرتْ شظايا كواكبها ولارتطم بعضُها ببعض، ولكنها تعارفتْ فتآلفتْ وانسجمتْ في تناسقٍ بديعٍ ونظامٍ مُحكَمٍ قدَّرَهُ اللهُ لغايةِ وجودها. فالتعارف في عالَم المادة والطبيعة هو تعارفُ طاعةٍ يتجه إلى غايته المحدَّدَة سلفاً من غير اختيار، بينما غاية التعارف في عالَم الإنسان متروكة لاختيار الإنسان، لأن اللهَ شاء – بحكمته جلَّ وعلا – أن يمنحَ الإنسانَ إرادةَ الاختيار لِيَميزَ الخبيثَ من الطيب، والخيرَ من الشر، والتعارفَ من الصراع والتناحر.

قد لا يحملُ التعارفُ قيمةً معياريةً في ذاته لأنه حتميٌّ سواء في عالَم المادة والطبيعة أو في عالَم الإنسان. لكن قيمتَه المعيارية تكمُن في غايته، فإمَّا أنْ يكونَ مجردَ وسيلةٍ تنظيمية أو إدارية للنجاح في تحقيق أهدافٍ بشريةٍ دنيوية، ويستغلُّهُ البعضُ للنهب والاستعباد، أو يكون منهجاً في الحياة الإنسانية غايتُه التقوى والخيرية تجسيداً للكرامة التي وهبَها اللهُ للإنسان. فالتعارف البشري – من حيث غايته – هو تعارفُ اختيارٍ وقرار.

ونختُمُ فصل (التعارفُ فلسفةً) بثالوث الفلسفة: الاختلاف – التعارف – الصراع. فالاختلاف عِلَّةُ التعارف وعلَّةُ الصراع في آنٍ معاً، وللإنسان حرية الاختيار وعليه مسؤولية النتائج والمآل.

تساؤلٌ مشروعٌ

هل كانتْ فلسفةُ «الاختلاف والتعارف» غائبةً عن فكر الفقهاء المسلمين والمفسّرين، وعن تراث الأدباء والشعراء؟

نعم. لقد حضرَتْ سُنَّةُ «الصراع» في كتُبهم حضوراً طاغياً بينما كان حضورُ الآياتِ ذاتِ الصلة بسُنَّة «الاختلاف أو التنوع» و «سُنَّة «التعارف» في مصادر الفقه القديمة حضوراً ضعيفاً. كانت آيةُ (التعارف) شبهَ غائبةٍ لدى الفقهاء الأقدمين. فلم يلتفتْ إليها هؤلاء إلا في مواضع محدودة ولم يستخدموها كقاعدة فقهية في استنباط الأحكام والاستدلال في المسائل الفقهية الفردية والعامة. لكن الواقعَ المعاصرَ فرضَ على الفقهاء المسلمين المعاصرين البحثَ والاجتهادَ للتوصل إلى إجابات عن أسئلة كبيرة، وتقديم رؤية معاصرة للتحديات المستجدَّة مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والعولمة والقانون الدولي والوحدة الإسلامية وظاهرة القوميات والدعوة للسلام العالمي. فاكتشف بعضُ هؤلاء الفقهاء أنَّ آيات القرآن الكريم ذاتَ الصلة بالاختلاف والتنوع والتعارف تشكل أساساً متيناً للإجابة عن هذه التحديات وقدموا رؤيةً قرآنية معاصرة. فكتبوا عن التعارف في القانون الدولي، وبحثوا في العولمة على ضوء التعارف، واعترفوا بعموم حقوق الإنسان وحقوق المرأة، ودعوا لاحترام الخصوصيات القومية لمختلف الشعوب، وبدأ بعضُهم بمواجهة ظاهرة التكفير بين المسلمين على قاعدة «أنَّ الاختلافَ سُنَّةٌ إلهية كونية» وأنَّ «الاختلافَ علةُ التعارف» وأنَّ الاختلاف يُدار بالتعارف وليس بالتنافر والتناحر.

لقد أسَّسَ أحدُ الفقهاء المعاصرين ما أسماه (فقه التعارف) واعتبر التعارفَ وسيلةً لاكتشاف الآخر ومنطلقاً لثقافة التعايش الداخلي. وكتب فقيه آخر عن التعارف بوصفه أحدَ دعائم العلاقات الدولية ومنطلقاً للسلام العالمي. بالإضافة إلى مفكرين معاصرين آخرين كتبوا عن أثر التعارف في إدارة الدولة الإسلامية، وعن المساواة أمام القانون وعن العولمة. وشكَّلتْ آيةُ «التعارف» إحدى ركائز «فقه المرأة المعاصر» والرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان أيضاً. وكان لافتاً استخدامُ سُنَّتي «الاختلاف والتنوع» و «التعارف» دليلاً فقهياً في تحريم الاستنساخ.

إنّ آية (التعارف) لديها من القابلية لتكونَ قاعدةً فقهية تقدِّمُ إجاباتٍ حاسمةً عن مسائلَ عديدةٍ من قبيل الرِّق، ومشروعية شنّ الحرب ابتداءً، وحُرمة دم الإنسان بغض النظر عن دينه ومذهبه، وحُرمة أعراض الناس وسمعتهم وشخصيتهم العامة، والطهارة المادية لكل إنسان، والنكاح، والوقف، والوصية، وحتى التيمم بديلاً عن الوضوء في حال تزاحم حاجة غير المسلم للماء القليل المتوفر لإنقاذ روحه مع حاجة المسلم للماء للوضوء.

أصبح بالإمكان – في العصر الحديث – بيانُ أثر التعارف بين الشعوب والأمم، بوصفه مقصداً يتصِّلُ بالقيم الناظمة لبناء العلاقات الدولية في الإسلام، والإسهام في تأصيل فقه العالَم والإنسانية جمعاء، في ظل اختلاف المصالح والحاجات. وأصبح بالإمكان بناء «مقصد التعارف» على قيم الحضارة ومعاني الإسلام السامية التي من بينها (فقه التعارف) وما يقوم عليه من أسسٍ تُعنَى بالوحدة الإنسانية في ظل الاختلاف والتنوع.

لقد تطوَّرَ توظيفُ آية (التعارف/ لتعارفوا) في البحث الفقهي عبْر الزمن، وأصبحتْ بفضل دلالاتها العميقة والشمولية قابلةً أن تأتيَ بمثابة «القاعدة» لاستنباط الأحكام الشرعية للعديد من المسائل الحساسة والمهمة على الصعيد الإنساني والسياسي والاجتماعي.

وفي التراث، غابت مفاهيم «الاختلاف والتنوع» و «التعارف» وغابتْ المعاني والأبعاد المستنبَطة منها، عن أهم كتب التفسير والتاريخ، وكتب الحديث والفقه، وكذلك الأدب والشعر العربي. فبقِيَ استخدامُ مصطلح «التعارف» في هذه الكتب محدوداً ولم يتعدَّ شرحُه المعانيَ التاليةَ:

1- تعارف النسَب: فكُلُّ إنسانٍ ينتسبُ إلى عائلة، أو قبيلة، أو شعب، أو بلد، يُعرَفُ به ويُتَعَرَّفُ إليه من خلاله.

2- تعارف اللغة (العُرف اللغوي): أي توافقُ وتصالحُ مجموعةٍ من الناسِ على استخدامِ لفظٍ ما لمعنىً مُعيَّنٍ، وإنْ خالفَ أصلَ ما وُضِعَ له.

3- التعارف الروحي أو تعارف الأرواح: وقد لوحظَ تركيزُ أكثر كُتبِ الحديث الشريف على هذا المفهوم.

لكن – مؤخراً – أصبح مفهومُ (التعارف) مفهوماً ثقافياً إنسانياً عالمياً وإضافةً نوعيةً في علم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسي كما سنرى تالياً.

ثانياً- التعارف مجتمعاً ... من الفلسفة إلى المجتمع

تتردَّدُ في علم الاجتماع عدةُ مصطلحات ذاتُ صلة بالاجتماع البشري، منها «القبيلة» و«القوم» و«الجماعة» و«الشعب» و«المجتمع» و«الدولة» و«الأمة». فعندما ننظر في مصطلح القوم فإننا نجد له بعداً عرقياً ينسج رابطَه ويجمع أفرادَه، وإذا نظرنا إلى مصطلح الشعب أو الجماعة نجد قوماً جمعتهم الأرضُ، بينما يعبّر مصطلحُ المجتمع عن جمْعٍ بشري اجتمع على أهداف معيّنة، والدولة تقوم في مفهومها الحديث على أساس المشتركات القومية والجغرافية.

عندما أراد الإسلامُ أن يصوغَ منهجاً عملياً يجسِّدُ التعارفَ البشريَّ على الأرض نَحَتَ مصطلحاً فريداً ومفهوماً جديداً يصعبُ أنْ تجدَ له مثيلاً في غير الإسلام: الأمَّة!

فالأمَّة مصطلحٌ فريدٌ يستعصي على الترجمة، الأمة ليستْ القوم، أو المجتمع، أو الشعب، أو الجماعة، أو الدولة فقط، وإنْ كانتْ تحوي ذلك كلِّه في منظومتها، بل إنّ الأمة قد تكون فرداً واحداً. فالأمة مصطلح يجمع بين المشترَكات والمختلفات في آنٍ واحد. فما هذه الأمَّة؟ وما الرابط الخفي الذي يشدُّ خيوط بعضَها إلى بعض لتجمعَ ما اتفقَ وما اختلفَ من هؤلاء البشر؟!

إن الأمةَ - وإن كانت تتضمَّن روابطَ الأعراق والتاريخ والجغرافيا والأهداف المشتركة - تذهب أبعدَ من ذلك بكثير لتضعَ أساساً جديداً أقوى وأرسخ وأبعد امتداداً في الزمان وأكثر توسعاً في المكان، ليشملَ كلَّ الناس، على اختلاف أعراقهم وأجناسهم وألوانهم وتوجهاتهم، وعلى اختلاف أماكنهم ومشاربهم وحركاتهم، إنه مفهومٌ يشمل الإنسانَ أينما وُجِدَ، وكيفما كان، لأنه أمَّة وإنْ كان وحدَه.

والإسلام، لكي يُقيمَ هذه الأمة، لم يعمَدْ إلى اختزال المشترَكات البشرية أو إلى إلغائها على مستوى ما يوحّد الجماعات أو المجتمعات أو الشعوب، بل توسّع في إقامة مشترك إنساني أكبر يجمع ولا يفرق، ويوحّد ولا يشتت، فأضاف مظلة أكبر تنتظم تحتها كل المشتركات البشرية الصغيرة وتتفوق عليها، إنها مظلةُ الربوبية، حيث مرجع كلِّ هؤلاء الناس إلى رب واحد يرعاهم ما داموا على هذه الأرض في رحلة المسير، مؤمنهم وكافرهم، أبيضهم وأسودهم، غنيهم وفقيرهم، بَرّهم وفاجرهم، عادلهم وظالمهم، إنهم بشر تجري عليهم أحكامُ الربوبية ومشيئتُها في هذه الحياة الدنيا. ولمّا كان الأمرُ كذلك، فلا بدَّ مما يجمع متفرّقَهم ويلمّ شملَهم، ويوحّد جمعَهم، فما يكون هذا الجامعُ يا تُرى؟

إننا نحتاج إلى جامع مشترك، يجمع من تفرَّق بهم الزمانُ والمكان والدين واللغة والعِرق واللون والهدف والثقافة وغيرها، {يا أيها الناسُ إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا}! نعم، إنه التعارف، هذا هو الرابط الذي يستطيع أن يشدَّ الخيوطَ إلى بعضها ليصنعَ منها حبلَ النجاة للإنسانية على هذه الأرض. إنَّ الأمة هي الصورة التعارفية للاجتماع الإنساني.

إن مفهومَ الأمة مفهومٌ متسامٍ لا يمكن أن يتحققَ إلا بالتعارف، والتعارف لا يتحقق فعليّاً إلا أن يسبقَه معرفةٌ، ويلحقه اعترافٌ، وهذا هو مثلث المعرفة والتعارف والاعتراف. فالتعارف هو واسطة العِقْد في هذا المثلث الذهبي بين المعرفة التي ينبني عليها العلمُ ويدفع من قبلها الجهل، وبين الاعتراف بالآخر ضمن منظومة الحياة القائمة على التنوع والاختلاف، وكأنما التعارفُ جسرٌ موصِلٌ بين المعرفة النظرية والاعتراف العملي ليحققَ المثلثُ الذهبيُّ وجودَه الفعليَّ في حياة الإنسان والمجتمع.

إن الإسلامَ لا يمانع قيامَ تنظيم بشري على أساسٍ عرقي أو جغرافي أو تاريخي شرطَ أن يخضعَ هذا التنظيمُ لمفهوم الأمة الأسمى وحاكمية ميزان التقوى وقاعدة التعارف الإنساني، أمَّا أن يتمركزَ كيانٌ ما حول مذهبه أو مكانه أو عِرقه فهذا ما لا يقبل الإسلامُ به، بل ويحاربه. بل إن في الآية الكريمة التفاتةً رائعةً إلى نطاق المسؤولية عن تكوين الأمة، فكما أنها مسؤوليةُ

الأفراد «من ذكر وأنثى»، فهي كذلك مسؤوليةُ الجماعات «شعوباً وقبائل»، فالمسؤولية عن هذا التعارف الإنساني مسؤولية فردية وجماعية، لا بدَّ أن يشتركَ فيها الجميعُ، ويتعاونَ الكلُّ لتحقيقها على أرض الواقع.

السِّلْم الاجتماعي والاستقرار

عندما يترسَّخُ مفهوم التعارف في وعي الناس، يغدو مدخلاً للتفاهم والتعاون وحل المشكلات وتحقيق السِّلْم الاجتماعي داخل الأسرة الواحدة والعائلة الواحدة وفي الوسط التعليمي وفي مختلف الأطر المجتمعية والمهنية والجمعيات والنقابات ولجان المجتمع المدني.

إنَّ التعارف بين الناس في المجتمعات التي تتميَّزُ بتنوعها الديني والمذهبي والقومي والثقافي، يحُدُّ من تأثير النزعات السلبية التي تستمدُّ نَسْغَها من الجهل والحواجز، خاصةً النفسية منها. ولتحقيق ذلك، لا بدَّ من تعريف الناس بتاريخ وثقافات ومعتقدات الجماعات التي تتكوَّنُ منها الأمة أو الجماعة الوطنية الأعم. يتم التعريفُ من خلال مناهج التدريس والندوات الثقافية والحوارات الاجتماعية. هذا ما تفعله الدولُ في المجتمعات المستقرة ذات الأنظمة الديموقراطية، وتفعل عكسَه دولُ الاستبداد، إذْ تُقيمُ الحواجزَ بين مختلف مكونات المجتمع وتعزز الخطابَ المذهبيَّ أو القومي المتشددَ، وتُكرِّسُ التخوُّفاتِ والهواجسَ بين أبناء المجتمع، فتنتشر المظلومياتُ وتترسخ عقليةُ الانعزال: نحن وَهُم، أو نحن والآخر.

ولمَّا كانت «اللغة» هي رُكنَ التعارفِ الأساسَ لكونها في الأصل أداةَ التواصل والتعارف والتفاهم بين الناس، فلا بدَّ من الإشارة إلى أنها قد تكون من أسباب سوء التفاهم والتباعد والتنافر والصراع إذا أُسيء استخدامُها، لذلك لا بدَّ من اختيار المصطلحات والمفاهيم والعبارات التي تحقق غاية التعارف الإنسانية.

التعارف والأسرة

يمكن القولُ إن جذورَ الدعوة للتعارف تبدأ في الدعوة للزواج؛ ليكون لبِنةَ بناءِ مجتمعٍ

يقوم على الأخلاق والقيم، وليس على المصالح، أو مجرد قضاء الشهوة والوَطَر. ولذلك يبدو التعارفُ كمقصدٍ قيمي من مقاصد الزواج، وكمظهرٍ من مظاهر رقيّه في الإسلام، ليكون طريقاً لخلق المجتمعات والشعوب وتواصلها. وقد بنى الإسلامُ الأسرةَ على اختلاف الجنسين بما يحقق التكاملَ والتعاونَ والمودةَ، وينشر الرحمةَ بين الذكر والأنثى وقرابتهما فيؤدي إلى التعارف والتقارب والتناسل خدمةً للإنسانية التي تبدأ من خلال بناء الأسرة، ثم القبيلة، ثم الدولة، ثم الإنسانية. يتحقق مقصدُ التعارف حقيقةً من خلال تنظيم تقاربِ الجنسين وضرورة ضبطه، ليُقيم المودةَ والرحمة والتعاون بين الذكر والأنثى أولاً، ثم بين العائلات والناس جميعاً؛ فالمقصد من خلْق الذكر والأنثى يتمثّل في التراحم والتوادّ والتكامل والتعاون على كل بِرٍّ وتقوى، ولا يكون ذلك إلا في ضوء التزاوج والتناسل إعماراً للأرض، وتحقيقاً لخلافة الإنسان الحقة.

إنَّ الزواجَ –في التشريع– هو فطرةٌ في الأساس، وتكمنُ أهميتُه في بناء مجتمع التعارف، وقد سمَّاه اللهُ تعالى ميثاقاً غليظاً لقيمته العالية، وبَناهُ على الخطوبة أو الخطبة التي تعَدُّ مدخلاً للزواج. فالتعارف هو المقصد الأصلي للخطوبة بوصفها وسيلةً لتعارف الخاطبَيْن وعائلتيهما مما يؤدي إلى الانسجام ونشْر الألفة والمحبة والتوادّ بينهما. إنه مقصد مهمّ من مقاصد الزواج، وهناك مقصد آخر هو حفْظ النسل.

حثَّ الإسلامُ على الزواج ليس فقط من أجل الحفاظ على تناسل البشرية، بل من أجل تحقيق معاني أخرى نلمسها في حمايته للأسرة منها التعارف الذي يضمن تعارفَ الأنساب وحِفظَ الأعراض، ففي ذلك حماية للمجتمع من الأمراض النفسية والجسدية، بالإضافة إلى أثره في المجتمع وأثره الاجتماعي الكوني ككل. وعليه فالتعارفُ في الإسلام مربوطٌ بحفظ القيم والأخلاق والسلوك، ومنها يحفظ النوعَ الإنسانيَّ والاجتماعَ البشريَّ الكونيَّ لتحقيق خلافة الإنسان في الكون من خلال القيام بوظيفة التناسل المحفوظة بقيم الإسلام.

إنَّ الأسرةَ بحاجة ماسّة إلى أنْ تجعل من المثلث الذهبي (المعرفة – التعارف – الاعتراف) منهجاً تربوياً أيضاً في حياتها. إنَّ «المعرفة» هنا هي معرفة الزوجين بعضِهما لبعض، ومعرفتهما بواجباتهما وحقوقهما، ومعرفة كل منهما بقدرات الآخر، ومعرفتهما بأسس التربية السليمة.

أما «الاعتراف» في هذا المثلث فهو اعترافُ كلٍّ من الزوجين بدور الآخر وخصوصيته وكرامته، واعترافهما ومعرفتهما بخصوصية علاقة كلٍّ منهما بوالديه وأرحامه، واعترافهما بحقوق كل طفل من أطفالهما. يتطلب ذلك منهما «التعارف» – باعتباره جسراً يربط بين المعرفة والاعتراف – والتعارفُ هنا هو تعارفٌ حول قضايا الأسرة كلها، وذلك من خلال التواصل اليومي بينهما والتحاور والتفاهم حول العلاقة الخاصة بينهما، وعلاقات الأسرة بغيرها من الأُسر، وحول تعليم وترفيه أطفالهما، والتفاهم حول خطة الاقتصاد المنزلي وتبادل المعلومات ذات الصلة بشؤون الأسرة، وأخيراً التعارف لحل المشكلات التي تطرأ بينهما، لتكون أسرتُهما أسرةً مطمئنةً مستقرةً راقية يسودها الحبُّ والاحترامُ والحرية والشعور بالمسؤولية والأمان.

التعارف بين خصوصية الفرد وانتمائه للجماعة

خلق اللهُ الإنسانَ فرداً ذا كينونةٍ خاصة وشخصيةٍ مستقلة لها كرامتُها وخصوصيتُها، ولم يخلقه كائناً اجتماعياً – أي عضواً في جماعة – فقط. لا شكَّ أن «الفردية» المطلقةَ تسبب أخطاراً اجتماعيةً وسياسية واقتصادية، لكن تجاهلَ دور الفرد وعدمَ احترام ذاته وخصوصيته وكرامته بذريعة أن الأولوية والأصالة للجماعة – تجعل معظمَ الأفراد خاملين يائسين أو ناقمين عدوانيين. لذلك يمكن القولُ إن حياةَ الإنسان لن تستقرَّ إلا إذا تحققَ التوازنُ بين «الفرد» و «الجماعة»، بين الانعزال والمشاركة، بين الأنانية والغيرية، وهو ذاته التوازن بين الحرية الفردية والتشاركية، بين خصوصية الشخص وهويته العامة، وبين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. إن المصطلحَ الفريدَ الذي يجسّد التوازنَ بين الثنائيات المذكورة، ويُمثِّل نقطةَ التقاطع بين الخاص والعام أو بين الفردي والجماعي هو «التعارف». لا يتم التعارفُ إلا بمشاركة الفرد مشاركةً متساوية مع مشاركة الآخر. يضع المتعارفون معاً العُرْفَ المناسِبَ لكل قضية من قضاياهم. فتكون الأعرافُ مُعبِّرةً عن الأخلاق والقواعد والمصالح المشتركة التي تجمع بينهم. فالتعارف يحافظ على كينونة الفرد وخصوصيته وحقّه في المشاركة من جهة، وينظِّم علاقتَه مع الجماعة وانتماءه لها وواجبَه قِبَلها من جهةٍ أخرى. هذا يتطابق كلياً مع مفهوم «التواقف».

«التواقف»

يقول هربرت سبنسر: (إن الأخلاقَ في جوهرها حالةٌ من الاتساق بين الفرد والجماعة، وإنه يوجد اتجاهان للتطور متزامنان، تزايدٌ في «الفردانية» وتزايدٌ في «التواقف»). يُقصَدُ بالتواقف – وليس التوافق – أن نموَّ طرَفٍ يتوقف على نمو الطرف الآخر. يلتقي هذان الاتجاهان في بيئة التعارف لأنه يجسد تفاعلَ الفرد في إطارٍ جماعيّ، فلا حياة للفرد دون أفرادٍ آخرين، ولا استقرارَ بينهم ولا نموَّ من غير تعارف، ولا بقاءَ لجماعة من غير تعارف. ولو كان سبنسر ناطقاً بالعربية لربما اكتشفَ أنَّ التواقفَ هو أهم مخرجات التعارف. التعارف يحمي فردانيةَ الإنسان وخصوصيته ويصقل شخصيتَه ويُنمِّيَها، كما أنه يكبح جِماحَ الفردية، ويضبط شرورَها، تلك الشرور التي تتفاقم مع التقدم العلمي المعاصر ونشوء ما يُسمّى بالعالم الافتراضي حيث التواصل عبْر الأثير، وحيث وجدتِ البشرية نفسَها أمامَ تحدياتٍ جديدة وثيقةِ الصلة بالاختلاف والتعارف.

الأثير التعارفي: وسائل التواصل والذكاء الاصطناعي

«الأثير التعارفي» هو المساحة الافتراضية التي يتعرَّف الناسُ فيها بعضُهم على بعض عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يتعارفون ويتحاورون من خلالها على الرغم من اختلافهم وتنوّعهم حول قضاياهم ومشاكلهم، وصياغة مستقبلهم، إنه «الجدَلُ الاجتماعي» عبر الأثير.

وبعد اكتشاف (الشابكة NET) بعقود، عرفتِ البشريةُ ظاهرةَ تطبيقاتِ التواصل عبْر الأثير، ثم عرفتْ ظاهرةَ الواسمات (الهاشتاك). وقد حقَقَ استخدامُ الواسمات انتشاراً كاسحاً لبعض المفاهيم والأعراف والأفكار والمشاريع والحملات السياسية والفنية والصحية وغيرها. إنَّ هذا الانتشارَ الكاسحَ هو في جوهره دليلٌ على قبول وإقرار ورضا الناس بمحتوى الوسم من أفكار أو أعراف أو مشاريع أو حملات، وقد كان قبولاً رضائيّاً وإقراراً اختياريّاً، فكانت أفضل تسمية لهذه الظواهر هي «التعارف عبر الأثير».

فلو لم يتعارفِ الناسُ حول محتوى الوسم ويُقرُّوا به لَمَا انتشر الوسمُ (الهاشتاك) الخاصُّ به، ولولا الوسمُ لما انتشرَ المحتوى بسرعة. لذا يمكن القولُ أنَّ وسائلَ التواصل الاجتماعي (فيسبوك، إنستغرام، تلغرام، تويتر، واتساب) ليستْ سوى أدواتٍ لتظهير التعارف وإثبات وجوده.

ومع مرور الزمن تراكمتِ الخبراتُ البشرية في استخدام هذه الوسائل وبدأتْ تتمايز إيجابياتُها عن سلبياتها. وأهم هذه السلبيات هي التالية:

1ـ إضعاف الروابط المجتمعية، وخاصة العلاقات الأسرية والعائلية.

2ـ تقوية هويات ما دون الدولة، وقد ازدهرت أكثر في الدول العربية كردة فعل لفشل الدولة.

3ـ إيقاظ العصبيات الدينية، والطائفية، والمذهبية، والإثنية، والعشائرية، والمناطقية.

4- انتشار بيوت الرذيلة الافتراضية (المواقع الإباحية) بشكل مَهول، فهي تستفرد بالشباب وهم يختلون بها، يقضون ساعات طويلة يشاهدون مرئيات (فيديوهات) الرذيلة، حتى بلغوا مرحلة الإدمان الحقيقي - بالمعنى الطبي والنفسي - عليها.

5- أصبحتْ وسائلُ التواصل أداةً لممارسة الاستبداد من خلال التلاعب بخوارزمياتها التي تتيح حظرَ الأشخاص، وحظرَ المحتويات والعناوين من جهة، ومن خلال تشكيل جيوش «إلكترونية» للشركات الكبرى والدول وأجهزة الاستخبارات، فكانت جيوشاً تحمي الاستبدادَ عبْر هيمنتها على الأثير التعارفي وتشكيل رأي عام افتراضي مزيَّف.

6- استغلال البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي: فلعلَّ من أكبر المخاوف التي تَبْرُزُ في هذا المجال ما يمكن أن يترتبَ على جَمْعِ وتحليلِ ومشاركةِ هذه البيانات من اختراقٍ لخصوصية الإنسان، والتعرُّف على تفاصيل الحياة الشخصية للأفراد، مما قد يُمهّد لاستغلالها استغلالاً سيئاً، كما قد يؤدي جمْعُ هذه البيانات واستخدامُها إلى التمييز ضدَّ جماعات معيَّنة أو أقليات عِرقية

أو دينية أو غيرها، أضفْ إلى ذلك إمكانيةَ استغلال هذه البيانات في التحكُّم في السلوكيات واتخاذ القرارات بناءً على توجُّهات نُخَبٍ سياسية أو اقتصادية أو عسكرية معيَّنة، كما حَدَثَ من استغلالٍ لعلم النفس في الحرب العالمية الثانية سابقاً.

7- إن التعارفَ الإنسانيَّ عبْر الأثير (الشابكة) غيرُ مسبوق في التاريخ، لكنه يحمل خطراً على الإنسانية من خلال الهيمنة الاقتصادية وما يتبعُها من تحدياتٍ أمنية واجتماعية وإنسانية من قِبَلِ شركاتٍ أو أنظمةٍ أو دولٍ معيَّنة، وكذلك خطر اختراق المعلومات من قِبَلِ المتسللين والمجرمين السيبرانيين، وتوجيهها ضدَّ فئات معيَّنة، وكل هذا مما يجعل هذا التعارفَ مُحرِّضاً على التخالف بدلاً من أن يكونَ داعياً إلى التآلف، وهو ما يمكن تسميتُه بـ «التعارف السلبي».

لا يخفى على أحد أنَّ الأثير التعارفي حقّقَ عدةَ إيجابيات منها زيادة إمكانية الوصول للمعلومات، وتيسير عملية الحوار والجدل الاجتماعي، وتعزيز حرية التعبير، وكسْر احتكار الخطاب العام، وتنمية مصادر المعرفة، وأضعف تأثيرَ السلطة والنُّخَب، ونقلَ الفعلَ السياسيَّ من الدوائر الضيقة النخبوية والسلطوية إلى تيار واسع عريض شعبي، لكن سلبيات الوسائل طغتْ على إيجابياتها وتكاد هذه الوسائل تتحول من نوافذ للحرية والتعارف وتبادل العلوم والمعارف إلى أدوات للتنافر والقمع ونشْر الكراهية وتزييف الرأي العام. تقع المسؤولية أولاً وآخراً على الإنسان.

فالإنسان هو الذي اكتشف وسائلَ التواصل، وهو الذي وضعَ خوارزمياتها، والإنسان هو الذي يستخدمها، لذلك لن تتغيرَ مخرجاتُ هذه الوسائل – رُقِيّاً أو انحداراً - ما لم يتغير الإنسانُ، فإما أنْ يتغيّرَ مشغِّلُها أو يتغيّرَ مستخدِمُها أو يتغيَّرَ الاثنان معاً. فإنْ كان صاحبُها وواضعُ خوارزمياتها يريد أن يغيّرَ ثقافةَ المستخدِمين ويهيمنَ عليهم، فلن يستطيعَ ذلك إلا إذا تغيَّر المستخدِمون أنفسُهم، أو كانتْ لديهم القابليةُ والاستعدادُ للتغير.

لن تحققَ هذه الوسائلُ أيَّة إيجابيات للتعارف عبْر الأثير، ولن يحققَ التعارفُ رُقيّاً حقيقيّاً ما لم تتغيّر نفوسُ الناس وترقى، فما التغييرُ المطلوبُ في النفوس؟

أنْ يؤمنَ الناسُ بأنَّ الاختلافَ أو التنوّعَ حقيقةٌ كونيةٌ أبديةٌ، وأنْ يعترفَ كلٌّ منهم بالآخر المختلِف عنه في الجنس أو اللون أو العِرق أو المعتقد، وأن يكون تعارفيّاً غيرَ تناحريّ، وهذا يحتاج إلى أنْ تترسخَ حقيقةُ الاختلاف - باعتبارها إرادةً ربانيةً - في نفسه وفِكره ووجدانه، وإلا فلن يثمرَ أيُّ تعارفٍ سواء كان مباشراً أو أثيرياً (افتراضيّاً).

إذاً، يرتقي محتوى التعارف الأثيري مع رُقيِّ المشغِّلين والمستخدِمين لوسائل التواصل، وذلك عندما يغيُّرون ما في نفوسهم تجاه المختلِف عنهم والمخالِف لهم. وتنجح إدارةُ «التنمية البشرية» عندما يشعر العاملون فيها بالارتياح للاختلاف ويعترفون بالآخرين المختلِفين عنهم والمخالِفين لهم، ويؤمنون أن إلغاءَ الاختلاف هدفٌ وهميٌّ.

لا بدَّ من إعادة توجيه وسائل التواصل الاجتماعي لتعودَ منصاتٍ لحرية التعبير والتعارف الإنساني، والرقي الثقافي، ووضْع القواسم المشتركة بين البشر حتى تتوسعَ رقعةُ «خيرُ البَرِيَّة» وتضيقَ رقعةُ «شرُّ البَرِيَّة». تتطلَّبُ إعادةُ التوجيه هذه تغييراً في فلسفةِ الحياةِ التي تنتهجُها أيُّ أُمَّةٍ، فهذه الفلسفة هي التي تُحدِّدُ لأفرادِها معالمَ الطريق الذي يسلكونه وهم يسعَون في هذه الأرض، وفلسفة العلم التي تقف خلف الشابكة ووسائل التواصل إنما هي انعكاسٌ لفلسفة الحياة، وبقدر ما تصلح فلسفةُ الحياة وتستقيم على نهْجٍ واضح مُبين، فإنها تمهِّد لحياة كريمة أساسُها التعارفُ الإنسانيُّ الذي يسعى إلى إعمار الأرض لا هدمها، وإصلاحها لا إفسادها، ولعله ما من طريق إلى هذا إلا طريق الحق والخير الذي أمرَ اللهُ به عبادَه، وأوضح لهم سبيلَه التي لا تستقيم فيها كرامةُ الإنسان إلا بتقوى الله فهو الضامن الوحيد لخيرية الإنسان في هذا الوجود: {**يا أيُّها الناسُ إنَّا خلقناكُم مِنْ ذَكَرٍ وأنثى وجعلناكُم شُعوباً وقبائلَ لتعارفوا إنَّ أكرمَكم عندَ اللهِ أتقاكُم**}. ونختمُ فصلَ (التعارفُ مجتمَعاً) بإضافة قاعدة ذهبية إلى قواعد «علم الاجتماع» وهي: ثالوث الأمَّة: المعرفة – التعارف – الاعتراف.

ثالثاً- التعارف دولةٌ .. من المجتمع إلى "الدولة التعارفية"

إن نظرةً عامةً على تاريخ وواقع المجتمعات في مختلف أرجاء العالَم تكشف أنه قلّما

شهدتِ العلاقاتُ الاجتماعية بين الناس - أفراداً وجماعاتٍ ودولاً - استقراراً معتَبراً. وقلّما حققتْ هذه العلاقاتُ مستوياتٍ مقبولةً من التفاهم والرضا والرقي، بل سيطر الصراعُ والتنافرُ على مختلف العلاقات البشرية، وليس على العلاقات المهنية والسياسية والدولية فقط، فتصدَّعتِ العلاقاتُ داخلَ الأسرة الواحدة، والحي الواحد، والطبقة الواحدة، والطائفة الواحدة، والحزب الواحد. حدثَ ذلك كلُّه على الرغم من التقدم الحضاري أي الازدهار المادي الهائل الذي شهده العالمُ، على الرغم من أن شعوبَ ودولَ العالَم جرَّبتْ مختلفَ العقائد والنظريات والأنظمة السياسية أيضاً.

1- الحاجة إلى فكرة جامعة كبرى

إنَّ الصراعَ الذي نشَبَ في أوروبا حول دور الكنيسة والدين والدولة وطبيعة الحُكم ومشروعيته وما نتج عنه من حروبٍ مدمرة عانت منها المجتمعاتُ الأوروبية، دفَعَ المفكرين والفلاسفة هناك للبحث عن إجاباتٍ للأسئلة الكبرى ذات الصلة بماهية الإنسان وخَلْقِهِ وبالهويات المجتمعية وأنظمة الحُكم، ودور الفرد، والعلاقة بين الفرد والجماعة. فطرحوا فلسفاتٍ ونظرياتٍ مهمةً، وقدَّموا مفاهيمَ لاتزال سائدةً حتى اليوم مثل مفهوم العلمانية والليبرالية والاشتراكية والديموقراطية. لكن العالَم لايزال يعاني من صراعات قديمة متجددة، ويعاني من انتشار العنصرية والفوارق الطبقية والصراع الحضاري والحروب العِرقية والمذهبية، فتجددتِ الأسئلةُ والإشكالاتُ سابقة الذكر، وهي كلها ذات صلة بفلسفة الحياة. إنَّ الأسئلةَ الكبرى تتطلب البحثَ عن فكرةٍ جامعةٍ كبرى تحمِل في طيّاتها إجاباتٍ عن تلك الأسئلة، فكانتْ فكرة التعارف، وكان العقد الاجتماعي التعارفي.

2- العقد الاجتماعي التعارفي

إن الخطوةَ الأولى لبناء أية دولة هي صياغةُ عقْد اجتماعي يجمع مكوناتِ الشعب أو الأمة، ليكون قاعدةً لدستور هذه الدولة. العقد الاجتماعي مصطلحٌ يعني جملةَ القواعد والالتزامات الأخلاقية والأعراف التي يتفاهم حولها جماعةٌ من الناس، لتكون اتفاقاً فيما بينهم

لتشكيل مجتمع ذي سلطة مفوَّضة من أفراده. يتضمن هذا الاتفاقُ الحقوقَ والواجباتِ فيما بين أبناء المجتمع وبين المجتمع والسلطة الحاكمة.

لا يحظى أيُّ عقد اجتماعي على شرعية من الأمة عادةً ما لم يجسّد إرادةَ أبنائها وخياراتهم ومصالحهم. إنَّ «التعارف» هو التعبيرُ عن إرادة الاختيار فردياً وجماعياً، وهو عملية حيّة ودائمة في حياة الناس، أما مخرجات التعارف (العُرف/ الأعراف) فهي تجسيد لمصالحهم المشتركة وهي مصالح تتغير بتغير الزمان والمكان، فلا بدَّ أن تكونَ متجددةً ومتحركةً. لذلك نقول إنَّ العقدَ الاجتماعي مكوَّنٌ من عنصرين، التعارف وهو عنصر ثابت، والأعراف وهي عنصر متحرك. إن العقدَ الاجتماعيَّ التعارفيَّ هو أبسطُ وأقوى وأوسعُ عقدٍ اجتماعي لأنه:

- عالمي وأبدي.
- يساوي بين الذكر والأنثى مساواةً نسبيةً ليضمنَ التكافؤَ والعدالةَ والتوازنَ بينهما.
- يعترف بتعددية الشعوب والقبائل.
- هدفه التقوى أي الاستقامة والصلاح.
- وبذلك يكون هو الطريق الحقيقي للعدالة الاجتماعية والسلام.

إن حصيلةَ تطبيق ثقافة التعارف هي بناءُ مجتمع أهلي - مدني فعّال ومتضامن، «مجتمع المسؤولية والشهادة» الذي يقوم بذاته ببناء الدولة التي تمثله فتكون دولةً تعارفيةً تُبنى من تحت إلى فوق ومن القاعدة إلى القمة، أما الدولة التي تُفرَضُ من فوق فهي دولة تسلُّط لا تساندها مؤسساتٌ مدنية وأهلية محلية.

3- المنظومة القانونية

تُسَنُّ القوانينُ في هذه الدولة بطريق «التعارف» فيما بين المختصين من جهة، ومختلف شرائح المجتمع من جهة أخرى، فالتعارف يحفظ التوازنَ بين الفرد والأمة، وبين العام والخاص،

وبين المبادئ والمصالح، فتكون القوانينُ مراعيةً للفطرة والضمير ومراعيةً للمصالح أيضاً. فلا هي قوانين مادية مصلحية فقط، ولا هي فكرية ووجدانية مثالية باسم الفطرة أو الضمير فقط. هي قوانينُ لا تركّز على المصلحة العامة وتُغفل حقوقَ الفرد، كما أنها لا تركّز على حقوق الفرد المطلقة وتُغفل المصلحة العامة. إن المنظومةَ القانونية التي تُبنى على الأعراف أقوى وأكثرُ عمقاً وسيادةً من أيةِ منظومة أخرى لأن المجتمعَ كلَّه يصبح «مجتمعَ القانون» حيث يحترمُ المواطنون القانونَ ويلتزمون به أكثر من دون إكراه وإجبار فهُم حُماةُ القانون لأنهم هم الذين أسسوا له وحددوا مقاصدَه.

4- السُّلْطة والتعارف السياسي

إن الأساسَ العَقَدي لحيازةِ السُّلطة في الدولة التعارفية هو إرادةُ الاختيار. أيُّ اختيار؟ اختيار الأمة للدستور الذي يلبّي طموحات أبنائها واحتياجاتهم أولاً، واختيارها لأعضاء مؤسسات السلطة ثانياً. هكذا فقط تكون الولايةُ للأمة فعلياً وهكذا فقط «يحكم الشعبُ نفسَه بنفسه». إنَّ اختيارَ السُّلطة بطريق التعارف يسمَّى هنا «التعارف السياسي» وهو الذي يعيد السلطةَ لأصحابها. يعبّر أبناءُ الأمة عن إرادتهم وخياراتهم فيُكلّفون ويرشِّحون أفراداً منهم لإدارة الشؤون العامة انطلاقاً من أصغر دائرة جغرافية واجتماعية ومهنية لتتسع تدريجياً إلى أن تشملَ المجتمعَ بأكمله أفقياً وعمودياً على كامل الأرض التي يُقيم عليها. فالتعارف السياسي هو الطريق لبناء القيادة السياسية من القاعدة إلى القمة، وبذلك فهو يتعارض مع طرق أخرى مثل «الحُكمُ بالتغلُّب»، والانقلابات العسكرية، و «الحُكمُ نيابةً عن الله» بادِّعاء الوصاية الدينية، ويتعارض مع حُكم الانتداب والاحتلال، ومع الحُكم القائم على مبدأ التفوق العنصري، ويختلف - أي التعارف السياسي - عن الحُكم الديموقراطي (الترشُّح والانتخاب).

لاتزال «الديموقراطيةَ» - طريقاً لتداول السُّلطة - مقبولة، فهي الطريق الأقلُ سوءاً وفساداً من بين الطرق التي ذُكِرتْ، إلا أنها تنطوي على أكثر من خلل منهجي، منها:

الخلل الأول: يكمن في الشكل أي في طريقة الترشح والانتخاب، إذْ لا يليق بالإنسان أن

يرشِّحَ نفسَه ليحكُمَ غيرَه أو أن يتذلّلَ للناس أو للقوى الفاعلة ليختاروه حاكماً، وليس من حقه أصلاً أن يطلبَ الحُكمَ أو أن «يشتريَ» ولايتَه على الناس بفعل قدرته المالية أو نفوذه الاجتماعي أو بالترويج الإعلامي الداعم له. كما لا يليق بالناس المحكومين أيضاً أن يختاروا شخصاً يسعى بنفسه للحُكم، ولا يليق بهم أن يبيعوا أصواتَهم لهذا المرشّح أو ذاك. ثم إنَّ هذه الطريقة تُفسِدُ المجتمعَ وتُكرِّسُ النزعات الفردية «الأنا»، وتُحوِّل مواقعَ المسؤولية لمناصبَ يتطلَّبُ الوصولُ إليها تنافساً غيرَ شريف، فضلاً عن التأثيراتِ السلبية النفسية التي يتركها الفشلُ في نفس المرشح الراسب، أقلُّها النزعة العدوانية تجاه الناخبين والمرشحين الفائزين. كلُّ ذلك يُشكِّلُ أسباباً كافية للبحث عن طريق بديلة غير الترشح والانتخاب لاختيار ممثلي المجتمع وقادته.

إن ثقافة التعارف تتعارض مع مسعى أي فرد من أفراد المجتمع للوصول إلى السلطة وصناعة الجاه لنفسه. فالناس هي صاحبة الحق في الترشيح والتكليف والاختيار وليس فقط انتقاء مرشَّح من بين مرشحين هم رشَّحوا أنفسَهم بأنفسهم. لذلك يعتمدُ «التعارف السياسي» المبدأ القرآنيَّ (فلا تزكُّوا أنفسَكم هو أعلم بمن اتقى) والحديثَ الشريفَ: (إنَّا والله لا نُوَلِّ هذا العملَ أحداً سأله – أي طلبه أو حرصَ عليه)، وكذلك القولُ المنسوبُ لعلي بن أبي طالب: «طالبُ الولايةِ لا يُوَلَّى». ويعتمدُ «التعارف السياسي» قولَ النبي يوسف في الآية الكريمة (اجعلني على خزائن الأرض) فهو لم يطلبِ المنصبَ، بل الملكُ هو الذي أطلقَ سراحَه واستخلصَه لنفسه مستشاراً، لكنّ يوسفَ (ع) طلبَ تكليفَه بشؤون الزراعة والاقتصاد لإنقاذ الدولة. ولم يفعل ذلك أصلاً إلا بعد أنْ حقَّقَ شرطَ التعارف حيث تعارفَ حوله الناسُ ونساءُ القَصْر والخدمُ أنه أمينٌ ومخلصٌ وطاهرٌ وبريءٌ من أيةِ تهمةٍ، وأنه حكيمٌ عالِمٌ بالتأويل، وعادلٌ حصيف.

ماذا لو تقاعس الناس عن المشاركة في التعارف السياسي؟

إذا عزَفَ الناسُ عن المشاركة في «التعارف السياسي»، انطبق عليهم القولُ الشهيرُ (كما تكونوا يُوَلَّى عليكم) بمعناه السلبي، فيدفعون الثمنَ الذي تحدث عنه أفلاطون (الثمنُ الذي يَدفعُه الطيبون لقاء لامبالاتهم بالشؤون العامة هو أن يحكمَهم الأشرارُ). أما إذا كانوا أصحابَ قرار وخُلُق حاملين للمسؤولية ومبادرين، فلا يستطيع أن يتولى أمرَهم إلا من يرشحونه هم أي

ينتدبونه ويكلفونه هم. عندها لن يكون الحاكمُ إلا واحداً منهم حاملاً لصفاتهم وطموحاتهم ويعمل لأجلهم ويكون مسؤولاً أمامَهم فقط، فينطبق عليهم القولُ الشهيرُ {كما تكونوا يُولّى عليكم} بمعناه الإيجابي.

الخلل الثاني: يكمن في المضمون الديموقراطي أي المساواة بين جميع المشاركين في الانتخاب والترشح. فمن المعروف أن ثمرةَ العملية الديموقراطية هي وصولُ مواطنين لمواقع اتخاذ القرار وقيادة الدولة، وهم الذين يضعون السياساتِ والتشريعاتِ والنظامَ الاقتصاديَّ. فكيف يتساوى في الترشح وفي الانتخاب المواطنُ الخبيرُ مع المواطن عديم الخبرة، والمثقفُ مع عديم الثقافة، والقويُّ مع الضعيف، والمختصُّ مع غير المختص، والمتعلمُ مع غير المتعلم، والحكيمُ مع الأحمق، والمستقيمُ مع المنحرف؟ هذا الخلل هو أحدُ أهم نقاطِ ضعفِ التجربةِ الديموقراطيةِ لأنها ترجّح «الكمَّ أو العددَ» على حساب «الكيف أو النوع»، أي تُساوي بين «العامة» والنخبة أو «الصفوة». فالمساواة بين الناس في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات العامة هي أصلٌ ثابت وسُنَّة من السنن الإلهية في الحياة، لكن هذا لا يعني تحميلَهم ما لا يطيقون من مسؤوليات عامة وسياسية وتشريعية لأنهم لا يملكون الكفاءةَ اللازمةَ لأدائها. فالمساواة هنا بين «العامة» و «الصفوة» تظلم الطرفين معاً.

إنَّ هذه الإشكاليةَ غيرُ موجودة في المجتمع التعارفي الذي يعمل بطريقة «التعارف السياسي»، فالناس هم الذين يقررون مَنْ هم الصفوة ومَنْ هم الحكماء، فيكلِّفُون ويرشِّحُون منهم من يمثِّلُهم ليؤديَ المسؤوليةَ نيابةً عنهم، دون أن يحتاجَ أحدٌ من الصفوة والحكماء أنْ يرشحَ نفسَه أصلاً.

الخلل الثالث: عدم قدرة «الديموقراطية» على حمايةِ الناس من عبَثِ الأثرياء.

لم تستطع «الديموقراطية» حمايةَ نفسها من عبثِ رجال الأعمال وأصحاب الشركات الذين يملكون المالَ ويتحكّمون بمختلف وسائل الإعلام، فهم يعبثون بالناس وبالعملية السياسية وبمصير المجتمع لأجل مصالحهم الضيقة. يمارسون ضغوطاً كبيرة على عامة الناس أثناء أداء

«اللعبة» الديموقراطية. تتكرر هذه الضغوطُ مع كل حملة انتخابية وتتجلى بشراء الأصوات والترويج لمرشح بعينه وشراء الانسحاب من بعض المرشحين ليخرجَ من السباق الانتخابي، فضلاً عن تعريض الناس للتضليل الإعلامي والأكاذيب ونشْر فضائح الخصوم.

إنَّ أصحابَ الشركات التجارية ورجالَ الأعمال يتصرفون في السياسة مثلما يتصرفون في السوق التجارية. يُصنِّعون منتجاتهم التجارية ويروِّجون لها إعلامياً ويُخصِّصون ميزانيةً للدعاية وللمروّجين، وميزانيةً لمحاربة مصنوعات الشركات المنافسة. يفعلون ذلك كله لأجل احتكار السوق وإرغام المستهلك على شراء مصنوعاتهم، فهم بذلك يزيدون أرباحَهم ويوسّعون هيمنتَهم على الأسواق.

كذلك يتصرفون في «سوق» الديمقراطية. يُصَنِّعون مرشَّحين مقرَّبين إليهم، ويدفعون الأموالَ لقنوات الإعلام والصحافة للترويج، ولمحاربة المرشحين المنافسين أو شراء انسحابهم، ويُقدِّمون الهدايا والمساعدات والأموال لإقناع الناخبين وشراء أصواتهم لانتخاب المرشَّحين المُصنَّعين. بعد الفوز، يقوم هؤلاء المرشَّحون بحماية مصالح رجال الأعمال الذين صنعوهم بإصدار التشريعات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها أيضاً.

إن الديمقراطية تتحكم بالمعروض في سوقها: مرشَّحين محدَّدين تنطبق عليهم مواصفاتُ التسويق. هكذا يجد جمهورُ الناخبين نفسَه مضطراً للتسوّق من المعروض أمامهم حصراً. تلك هي حرية الانتخاب في النظام الديموقراطي.

في المجتمع التعارفي، إنْ كان ثمة تصنيعٌ في «التعارف السياسي»، فالناس هم الذين يَصنعون ويفرزون ممثليهم، ويُكلّفونهم بتحمُّل المسؤولية. فلن يرشِّحَ أحدٌ نفسه بل الناس تبايعه وترشحه، وبالتالي لا حاجة للإعلام والدعاية والترويج، ولا حاجة للمال السياسي لشراء انسحاب مرشحين منافسين. فالتعارف السياسي لا يفسح المجالَ لذوي النفوذ بالتدخل أو على الأقل يُضيِّق عليهم كثيراً مساحةَ الحركة ويزيدها صعوبةً. عندئذٍ لن يتقدمَ لقيادة المجتمع إلا ذوو النفوذ في قلوب الناس وليس المتسلطون على رؤوس ورِقابِ الناس. فالتعارفُ السياسيُّ

يؤسِّسُ للاختيار السليم وتقديم الصالح على الفاسد، والقوي على الضعيف، والمبادر على المتقاعس.

أخيراً، إنَّ التعارفَ أشملُ من الديمقراطية وغيرُ مقتصرٍ على السياسة ونظام الحُكم، فهو منهجُ حياةٍ يكاد يكون الطريق الرئيسة للتعامل في الأسرة والعمل والتعليم والاقتصاد والرياضة والفن والسياسة، وهو المبدأ المعتمَد في التعامل مع التنوع الثقافي والعِرقي والمذهبي داخل الدولة ومع الدول الأخرى.

أما عن التطبيق العملي للتعارف والتعارف السياسي، فلن يكون ممكناً من دون «حوكمة»، والحوكمة - هنا - هي (مجموعة القواعد والإجراءات الناظمة والأطر والآليات اللازمة لتطبيق التعارف وتجسيد إرادة الاختيار وصياغة الأعراف وتحديد المسؤوليات) وقد ذُكِرتْ أمثلةٌ كثيرةٌ في هذا الشأن في فصْل (التطبيق والإجراءات العملية في الدولة التعارفية) في متن الكتاب.

5- الاقتصاد التعارفي والتنمية المُستَدامة

إنَّ الاقتصادَ علمٌ له أسسٌ، لكنّ هناك مذاهب ومنظومات اقتصادية مختلفة ومتباينة جرَّبتْها الأمم عبر التاريخ. من هذه المنظومات: الاشتراكية والليبرالية والإسلامية والمختلطة والمغلقة.

أثبتتِ التجاربُ التاريخيةُ أن تقليدَ أو استنساخَ منظومةٍ اقتصاديةٍ ونقْلَها من مجتمع إلى آخر لن ينفعَ ولن تكونَ النتيجةُ شيئاً آخرَ غير الفشل، لأن نجاحَ منظومة اقتصادية ما في مجتمع ما لا يعني أبداً حتميةَ نجاحها في مجتمع آخر. لذلك لا بدَّ من وضْع قاعدة يمكن لأي مجتمع أن يعتمدَها ويستندَ إليها في سعيه لصياغة أو اختيار منظومته الاقتصادية. إن اختيارَ المنظومة يجب ألا يقوم فقط على الأسس النظرية لعلم الاقتصاد، إنما يقوم الاختيارُ على الظروف الموضوعية للأمة وتركيبها النفسي والاجتماعي، فالأمة هي مجال التطبيق. إذْ لا يمكن للتنمية الاقتصادية والمعركة ضد التخلف الاقتصادي أن تؤدي دورَها المطلوبَ إلا

إذا اكتسبتْ إطاراً يستطيع أن يدمجَ الأمةَ ضمنَه. فحركة الأمة كلّها شرطٌ أساسيٌّ لإنجاح أي تنمية وأي معركة شاملة ضدَّ التخلّف الاقتصادي، لأن حركتَها تعبيرٌ عن نموّها ونموّ إرادتها وانطلاق مواهبها الداخلية. وحيث لا تنمو الأمة لا يمكن أن تمارسَ عمليةَ تنميةٍ، فالتنمية للثروة الخارجية والنموّ الداخلي للأمة يجب أن يسيرا في خطٍ واحد. إنَّ الإطارَ الذي يدمجُ الأمةَ وينمّي طاقاتها ويستثمر حركتها في مواجهة التخلف الاقتصادي هو إطار التعارف. هذه هي القاعدة التي يجب اعتمادها عند اختيار المنظومة الاقتصادية، وهي قاعدة الاقتصاد التعارفي.

لقد ثبُتَ مؤخراً صوابُ هذه القاعدة، وخاصةً بعد اكتشاف مصطلح «التنمية المُسْتَدامة» وبعد أنْ أصبحت «الاستدامة الاجتماعية» رُكناً من الأركان الثلاثة لهذه التنمية.

تعريف التنمية المُسْتَدامَة

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم. ظهر مصطلحُ (الاستدامة) في ستينيات القرن الماضي كاستجابة للقلق بشأن التدهور أو الخراب البيئي الناجم عن سوء الإدارة وسوء استخدام الموارد، وقد تزايد الاهتمامُ بهذا المصطلح كقضية عالمية، وفي عام 1987م اعتُمدَ هذا التعريفُ في الأمم المتحدة.

أركان التنمية المستدامة:

- **الاستدامة الاقتصادية:** تعني أن نتركَ لأجيال المستقبل فرصاً كالتي تتوفر لنا اليوم، فإنَّ الطريقَ إلى تحقيق ذلك يكون من خلال نقلِ رأسمالٍ إلى هذه الأجيال بمقدار رأس المال الذي نملكه حالياً.

- **الاستدامة البيئية:** حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية وتعويض ما يُستَهلك منها.

- **الاستدامة الاجتماعية:** لم يتوصَّلِ العلماءُ الغربيون والمؤسساتُ الدولية لاتفاقٍ شاملٍ للاستدامة الاجتماعية. لكن التعريفين التاليين هما الأكثر دقةً ووضوحاً:

1- {الاستدامة الاجتماعية هي حالة من التعاضد في الحياة داخل المجتمعات، أو هي الطريقة العملية التي تحقق هذا التعاضدَ}.

2- {تتحقق الاستدامة الاجتماعية عندما تدعم العملياتُ والأنظمةُ والهياكلُ الرسميةُ وغيرُ الرسميةِ بشكل فعّال قدرةَ الأجيال الحالية والمستقبلية على إنشاء مجتمعات صحية وصالحة للعيش. المجتمعات المستدامَة اجتماعياً هي مجتمعاتٌ عادلة ومتنوعة ومتصلة وديمقراطية، توفر نوعيةَ حياةٍ جيدة}.

مبادئ وأهداف التنمية المستدامة:

ـ التنوع والتكامل: فلا بدَّ أن يعززَ المجتمعُ التنوعَ ويحميه ويشجِّعَ على التكامل.

- **الترابط:** أي أن يوفرَ المجتمعُ الأنشطةَ والأنظمةَ والهياكلَ التي تعزز الترابطَ داخلَ المجتمع وخارجَه على المستوى الرسمي وغير الرسمي والمؤسسي.

- **الإنصاف والسلامة:** يعني ذلك أن يوفرَ المجتمعُ فرصاً ونتائجَ متكافئةً لجميع أبنائه - أفراداً وجماعاتٍ - لا سيّما الأشد فقراً والأكثر ضعفاً. كما يجب تجنُّبُ السياسات غير المتكافئة.

ـ جودة الحياة: يجب أن يضمنَ المجتمعُ تلبيةَ الاحتياجات الأساسية، وحياةً مُعزَّزةً لجميع أبنائه على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع.

ـ المشاركة في الحُكْم: أي أن يوفرَ المجتمعُ المشاركةَ العامةَ في اتخاذ القرارات، ويوفرَ هياكلَ حُكْمٍ ديموقراطيةً منفتحةً وخاضعةً للمساءلة.

إنَّ تعزيزَ هذه المبادئ وتحقيقَ المتطلبات المذكورة سيؤدي إلى تعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع، ويقلل من الشعور بالغربة داخل المجتمع ويزيد التعلقَ به.

واستناداً إلى تعريف الاستدامة الاجتماعية المذكور أعلاه (الاستدامة الاجتماعية هي حالة من التعاضد في الحياة داخل المجتمعات، أو هي الطريقة العملية التي تحقق هذا

التعاضدَ)، فإن هذه الأهدافَ جميعاً تتحقق من خلال خلْق حالة التعاضد بين الناس على مستوى المجموعات الصغيرة (أسرة، عائلة، عشيرة، حي، بلدة .. إلخ) ومن ثم المجموعات الأكبر (جمعيات، نوادٍ، نقابات..) وتتعداها إلى الهياكل والأطر الأكبر الرسمية وغير الرسمية على السواء. والطريقة العملية التي تحقق حالةَ التعاضد بين الناس هي (التعارف). فالتعاضُدُ أحدُ حصائل التعارف، ويبدأ عملياً بالتعارف العفوي البسيط، ليتجاوزه إلى التعارف المركَّب حيث يشارك أبناءُ المجتمع في الحوار والعمل وحل المشكلات واتخاذ القرارات ووضع الأعراف لمختلف مجالات الحياة التربوية والتعليمية والقانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن التعاضدَ - التعارفَ هو أولُ وأهمُّ الخطوات للوصول إلى مجتمع مستدامٍ اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً، ليغدوَ المجتمعُ المُستَدامُ – بفضل التعارف – أمةً.

6- التعارف والقوة

الدولة التعارفية كغيرها من الدول بحاجة لامتلاك القوة. ينحصر استعمالُها في حماية المواطنين ومصالحهم وحماية عملية التعارف المجتمعي ومساعدة الناس على المشاركة فيها، وتطبيق مخرَجاتها (الأعراف التي أصبحت قوانين)، وحماية الحريات ومواجهة العنف والتخريب المادي، والدفاع عن سيادة الدولة ومؤسساتها. لا تسعى الدولة التعارفية للتوسع وتحقيق أيّة أطماع، ولا لهدم الدول الأخرى والتآمر عليها.

من المتعارف عليه أن (الدفاع) هو هدف وعقيدة الجيش في أية دولة، وهذا يتطلب التهيُّؤ والاستعداد. كذلك الدولة التعارفية، فهي تتأهب وتستعد للدفاع عن سيادتها ومواطنيها وتقوم بترهيب العدو إنْ وجِد. لا تبدأ بقتاله لكنها تردعُه عن الاعتداء، فإذا اعتدى تدافعُ عن نفسها وذلك عملاً بالآية الكريمة (وأعِدُّوا لهم ما استطعتم مِن قوةٍ ومِن رباطِ الخيلِ تُرهبون به عدوَّ اللهِ وعدوَّكم).

محدِّدات القوة العسكرية

لا بدَّ لكل دولة أن تضعَ قوانينَ وقواعدَ كمحدداتٍ شرعيةٍ (قانونيةٍ وإنسانيةٍ) لامتلاكِ القوةِ، وشروطَ وطرقَ استخدامِها. يتعارف المختصون العسكريون والقانونيون والسياسيون في الدولة التعارفية على القواعد والشروط ذات الصلة بالقوة واستخدامها استناداً للدستور الذي جعل من التعارف أصلاً من أصوله وأساساً لمنظومته القانونية.

7- مقارنات الدولة العلمانية والدولة التعارفية

يعني مفهومُ العَلْمانية إقصاءَ الدين ورجالاته عن الدولة وسياساتها. إنها فصْلٌ بين الدنيا والآخرة وبين الأرض والسماء. وليس صحيحاً ما ادَّعاهُ أحدُ المفكرين العرب أن «مفهوم العلمانية تطوَّرَ وتغيَّر عبر التجربة التاريخية فاكتسبَ معانيَ ومضامينَ جديدةً في معظم الدول مثل إتاحة الفرص بالتساوي بين الديني واللاديني من جهة، وحماية حقوق وحريات الجميع». على الرغم من أنّ الدولَ العلمانية أقلُّ سوءاً من غير العلمانية، فإن الفرص فيها غير متساوية، والحقوقَ غيرُ محمية، والحرياتِ ليست للجميع. ثم إنَّ هذه المعانيَ لا تمتُّ بصِلة للعلمانية، بل تندرجُ تحت اسم آخر غير العلمانية، إنَّه «التعارفية».

فالتعارف لا يُقصي الدينَ ورجالَه ولا يُقصي الإلحادَ ورموزَه، بل يشجع ويحمي البحثَ والحوارَ والعملَ المشتركَ بين الجميع، وربما يحاسب قانونياً على العزلة والتباعد، والتعارف هو البيئة الصالحة للبحث في حقائق الوجود دون السماح للمتدين باتهام أحد بزندقة أو ابتداع أو تكفير، وكذلك دون السماح للعلماني باتهام أحد بالتخلف والرجعية والظلامية. وإذا كانت الدولة العلمانية «دولة محايدة» لا هدفَ لها سوى «إدارة الوضع القائم»، فإنَّ الدولة التعارفية بدستورها التعارفي وبطريق نشأتها، تُلزِم نفسَها بتحقيق العدالة بين المكونات والشرائح الاجتماعية المتعارِفة. إن المشاركةَ الواسعةَ والفعليةَ في عملية التعارف تؤدي بطبيعة الحال لمحاصرة التطرّف سواء كان علمانياً أو دينياً أو إلحادياً، كما تحاصر التطرّفَ الاقتصاديَّ سواء كان اشتراكياً أو رأسمالياً، وكذلك التطرّف الاجتماعي أي التعصب بمختلف أشكاله. بينما

العَلْمانية الحقيقية تنحاز لبعض أشكال هذا التطرف وتقمع الأشكالَ الأخرى، فهي بالتعريف منحازةٌ ضدَّ الدّين وضدَّ المؤمنين به. أخيراً، لا بدَّ من التأكيد على أن «التعارفَ» أوسعُ من العَلْمانية فهو يستوعبها ولا يعاديها.

الدولة العلمانية والدولة التعارفية

إن العلمانية الحقيقية التي نشأت مع الثورات الأوروبية واستناداً إلى ما وَرَدَ في دائرة المعارف البريطانية، هي بالتعريف (حركة اجتماعية تهدف إلى صرْف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالدنيا وحدها، وأصبحت حركة مضادة للدين)، فالعلمانية أصبحت طريقة في الحكم تعني إقصاءَ الدين ورجالاته عن الدولة وسياساتها. إن المصطلح بالإنكليزية هو (Secularism) الذي يشير للفصل بين شيئين أو قطْع صلةِ شيء بآخر، وليس هناك أي ترابط بينه وبين العِلم (Science) فلا علاقة بين العلمانية والعِلم أبداً، فالتعلم والتعليم والبحث العلمي والاكتشافات العلمية نشهدها في دول علمانية ومَلَكية ودينية واستبدادية، وكذلك في مؤسسات غير حكومية لا علاقة لها بطبيعة نظام الحُكم. ولا علاقة بين العلمانية والحريات وحقوق الإنسان. إنها فصْل بين الدين والدولة وفصْل بين الدنيا والآخرة وبين الأرض والسماء. ولا ندري أكان خطأ الترجمة مقصوداً لتضليل أبناء مجتمعاتنا أم لا.

خضعتِ العَلْمانية مع مرور الزمن ومع التجربة لمناورتين لتغيير مضمونها تبدوان وكأنهما متعاكستان؛ المناورة الأولى هي تليين الموقف من الدين ورجالاته، والثانية هي التطرُّف في الموقف من الدين ورجالاته. والمقطع التالي منقول عن د. برهان غليون في كتابه (نقد السياسة - الدولة والدين) يعبِّر عن المناورة الأولى: "إن مفهوم العَلْمانية يوم نشأته تغيَّر عبر التجربة التاريخية فاكتسب معانٍ ومضامين جديدة في معظم الدول الأوروبية وكذلك في الواقع العربي والإسلامي. كان مفهوم العَلْمانية أيام الثورات الأوروبية يعني إقصاء الدين ورجالاته عن الدولة وسياساتها، فأصبح في هذا العصر يحمل معاني جديدة مثل إتاحة الفرص بالتساوي بين الديني واللاديني من جهة، وحماية حقوق وحريات الجميع".

إن المضامين المذكورة في نصّ الدكتور غليون لا علاقة لها أبداً بمفهوم العَلْمانية الحقيقي، ولا ينبغي أن تُدرَج تحت عنوانها إطلاقاً، إنما هي (أي المضامين) أقرب ما تكون لمفهوم التعارف. أما المناورة الثانية فإنها لا تكتفي بإقصاء الدين ورجالاته عن الدولة وسياساتها إنما تدعو لقطع علاقة الإنسان كلياً بالدين والسماء وبكل ما له علاقة بالغيب. مع هذه المناورة تصبح العلمانية والتوحش صنوين. على أية حال لا نرى ضرورة لمناقشة هذا الفهم المتطرف للعلمانية في سياق هذا البحث.

مع مرور الزمن، تباينتْ مواقف الدول الأوروبية وشعوبها من "العلمانية" تبعاً للتباين الثقافي فيما بينها، حيث تمسّكتْ بها فرنسا بينما تمسكتْ بريطانيا بثقافتها الأنجلوسكسونية وهي ثقافة لها جذور ألمانية وإنكليزية معاً، وأصبح لها امتداداتٌ في عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. يتقاطع هذا البحث مع الثقافة الأنجلوسكسونية في عدة نقاط جوهرية، ومصدر التقاطع هو الإسلام فقد (تأثَّر روجر بيكون – مؤسس الفكر الفلسفي الإنكليزي ورائد التقدم الروحي الإنكليزي الحديث – بالإسلام وبفلسفة ابن سينا. بنى بيكون فلسفته على قاعدتين مستقلتين في أصلهما: "الخبرة الباطنية" التي تؤدي إلى استنارة الروح ومصدرها الدين، و"الملاحظة" التي تؤدي إلى العلم الصحيح ومصدرها الحواس والتفكير والخيال. أقام بيكون التوازنَ بين النظرة الدينية والنظرة العلمية للحياة، وجعل المحكَّ الأكبرَ للحقيقة هو الخبرة. أما جون لوك فهو أبُ المنهج التجريبي، وقد جعل اللهَ في مركز نظريته الأخلاقية، وفصَّل في أدلته على وجود الله. إن علمَ الأخلاق الإنكليزي يؤلف بين مبدأ المصلحة ومبدأ الضمير. يقول المفكر الإنكليزي شافتسبري: إن الأخلاق هي حالة من التوازن بين الأنانية والغيرية)[15]. كما أن جون لوك كتبَ في المجتمع المدني وسمَّى المجتمعَ السياسيَّ دولةً، واعتبرها مجتمعاً اختيارياً كما سنرى في الفقرة الخاصة بالدولة المدنية. هذه الثقافة هي التي جعلت من بريطانيا دولةً تعتمد دستوراً غيرَ مدوَّنٍ جوهرُه العُرْفُ. وكل ذلك لا علاقة له بالعلمانية أبداً بل يتقاطع مع القاعدة المعرفية- الفلسفية والعقْد الاجتماعي الذي تم التوصل إليه في هذا البحث (الفصل الثالث).

على أية حال، يتفوَّق "التعارف" على العلمانية الحقيقية في النقاط التالية:

• التعارف هو الطريق لتحقيق غاية إنسانية نبيلة لطالما سعتْ إليها البشرية على الرغم من تعدد انتماءاتها، وهي العدل. بينما لا تجد للعلمانية هدفاً سوى "إدارة الوضع القائم"، مجرد إدارة دون أن تُلزِم الدولة نفسها بتحقيق العدل. العدل هو أطهر صورة للحياة الإنسانية لأنه يصون كرامةَ الإنسان وتقوى النفس.

• التعارف هو البيئة الصالحة للبحث في حقائق الوجود دون السماح للمتدين باتهام أحد بزندقة أو ابتداع أو تكفير، وكذلك دون السماح للعلماني باتهام أحد بالتخلف والرجعية والظلامية.

• التعارف لا يُقصي الدينَ ورجالَه ولا يُقصي الإلحادَ ورموزَه، بل يشجع ويحمي البحثَ والحوار والعمل المشترك بين الجميع، وربما يحاسب قانونياً على العزلة والتباعد والتباغض. فالحوار "مثنى وفرادى" وكذلك "التفكير بصوت عالٍ" يأتيان بنتائج مبدعة، وتكاد تكون (الحقيقة بنت الحوار)[16].

• بفضل ذلك كله تصبح التشريعات والدساتير معبِّرة عن حاجات الأمة وأبنائها. لن تكون هذه الدساتير والتشريعات مستورَدة ولا مفروضة قسْراً أو مؤدلجة، ولن تكون مادية جداً ولا ليبرالية جداً، بل ستكون إنسانية تُرضي الفردَ والجماعة.

• الدولة التعارفية هي جهاز لإدارة المصالح المشتركة وحماية المجتمع وحماية الممتلكات وضبط التجاوزات، فهي في ذلك كله كغيرها من الدول، لكن الفرْقَ الجوهريَّ يكمُن في النشأة والتطبيق. فالدولة التي تُبنى من تحت، والتي تجعل من الأعراف منظومة قوانين وضوابط، والدولة التي تقوم قواعدُها الفاعلة باختيار القيادة بطريقة التكليف والتعارف، والدولة التي لا تقصي أية فئة من أبنائها تكون أكثر التزاماً ومسؤولية وقدرةً على تجسيد مصالح الناس وتطبيق العدالة بينهم.

• إن المشاركة الواسعة والفعلية في عملية التعارف تؤدي بطبيعة الحال لمحاصرة التطرّف سواء كان علمانياً أو دينياً أو إلحادياً، كما تحاصر التطرّفَ الاقتصاديَّ سواء كان اشتراكياً أو رأسمالياً، وكذلك التطرّف الاجتماعي أي التعصب بمختلف أشكاله. بينما العَلْمانية الحقيقية تنحاز لبعض أشكال هذا التطرف وتقمع الأشكال الأخرى، فهي بالتعريف منحازة ضدَّ الدّين وضدَّ المؤمنين به.

• أخيراً، إن "التعارفَ" أوسعُ من العَلْمانية فهو يستوعبها ولا يعاديها.

الدولة المدنية والدولة التعارفية

إن مصطلحَ الدولة المدنية مصطلحٌ حديثٌ نسبياً، وأفضل من كتبَ فيه المفكرُ **جون لوك** الذي سنأتي على ذكره. لكن المصطلحَ لم يكن شائعاً قبل الربيع العربي. يدَّعي المتدينون العربُ أن العلمانيين جاؤوا به كتعديل أو قناع للعَلْمانية وذلك بسبب رفض العقل الجمعي "الإسلامي" للعلمانية، ويدَّعي العلمانيون العربُ أن المتدينين جاؤوا به للالتفاف على مصطلح العلمانية وعدم الجرأة على طرح الدولة الدينية بعد الهزيمة التي تكبّدها الإسلامُ السياسي والجهادي مؤخراً. لا بدَّ من تناول مفهوم الدولة المدنية بموضوعية بعيداً عن أجواء الاتهامات المتبادلة المذكورة آنفاً. إذا كانت صفة (المدنية) تشير للمواطنين المدنيين فهي تعني أن الدولة المدنية تخضع لإرادة المدنيين من دون العسكر، وهذا يعيدنا لمشكلة الإقصاء مرة أخرى. وإذا كان القصد من صفة المدنية هو القول إنها دولة لا دينية فإنه يقصي المتدينين أيضاً. أما إذا ارتبطت صفة "المدنية" بالمدنِ وتحضُّرِ الناس بعد البداوة والترحال، فإنها تصبح ذات دلالة تاريخية حيث إن الدولة لم تنشأ تاريخياً إلا مع نشوء المدن، وهذا يجعل مصطلح الدولة المدنية واقعياً، ويصبح له معنى وقيمة بعيداً عن ادعاء العلمانيين والمتدينين في آن معاً. في هذا السياق نستذكر (يثرب) التي تغير اسمُها في صدر الإسلام، والتي أسَّسَ فيها رسولُ الله دولةً فكانت (المدينة المنورة)، كما نستذكر (المدينة الفاضلة) التي طرحَها أفلاطون، وكتب ابنُ خلدون مقدمتَه عن دور المدينة في بناء الدولة.

حاول البعضُ أن يطابقَ بين الدولة المدنية والدولة العلمانية بعد مناورة "التعديل الإيجابي" في موقف العلمانية من الدين والمتدينين. وبذلك تصبح الدولة المدنية لدى هذا البعض هي (دولة المواطنة) وهذه محاولة طيبة لكنها لا تحلُّ الإشكاليةَ، لأنها بهذا المعنى أي بمعنى دولة المواطنين جميعاً ودولة كل المدن والحواضر القائمة على أرض الدولة، يصبح من حق العسكر المشاركة في قيادة الدولة باعتبارهم مواطنين فيها، وهذا لا يرضي دعاةَ الدولة الديموقراطية. كما يصبح من حق رجال الدين المشاركة في قيادة الدولة باعتبارهم مواطنين أيضاً، وهذا بدوره لا يرضي دعاةَ العلمانية. وبذلك تبقى الإشكالية قائمة إلا إذا اعتُمِدَ مصطلحُ ومضامينُ الدولة التعارفية أي أصبح "التعارف" هو المرجعية للدولة المدنية وحملتِ الدولةُ المدنيةُ ذاتَ الأسس والمضامين التي تحملها الدولة التعارفية. فالأعراف التي يخرج بها مجتمعُ المدينة تصبح قوانين، ومجتمع المدينة هو الذي يقرر مشاركةَ العسكر والمتدينين من عدمها.

لو عدنا إلى ما كتبه **جون لوك** في كتابه (في الحكم المدني) لوجدنا أنه متطابق كلياً مع ما كتبناه عن أسس الدولة التعارفية (انظر الملحق) باستثناء الفرقين التاليين: الفرق الأول، أن الدولة التعارفية دولة ذات رسالة فالتعارف (منهج حياة المدن) ورسالة إنسانية عالمية، بينما الدولة المدنية لا تتحدث عن منهج وثقافة أبنائها فهي بلا رسالة. إنها مجرد كيان اختياري يقوم بإدارة قضايا الناس. الفرق الثاني هو أن عين الدولة المدنية على الحضارة (العمران)، لكن الدولة التعارفية تجمع ثنائية (الحضارة) و(الثقافة) فالناس بحاجة للعمران وبحاجة للعدالة والحب والأدب والتواصل والتكافل.

الدولة الدينية والدولة التعارفية

لم يقارنِ الكاتبُ الدولةَ التعارفيةَ مع دولة الكنيسة، بل اكتفى بمقارنتها مع دولة الإسلام ومع الدولة الإسلامية.

إن دولة الإسلام هي الدولة التي يُقيمها ويقودها نبيٌّ أو «إمام معصوم وفقَ بعض المذاهب». يكون مصدرُ التشريع فيها الكتابَ السماويَّ الذي نزلَ على النبي. والنبي هو الشهيد

على الناس فهم آمنوا به وبايعوه، وهو يعدُ نفسَه مسؤولاً عنهم، وأولى بهم من أنفسهم، وهو مأمورٌ من ربه أن يحكمَ بينهم ويهديهم ويُعلِّمهم الكتابَ والحكمةَ ويدير شؤونَ حياتهم ويساعدهم لتحديد خياراتهم. لقد جاء النبي بالآيات البيِّنات ومن بينها الآيات ذات الصلة بالتعارف والشورى والعُرف. إن الله أوكلَ إلى نبيِّهِ مهمةَ إقامة دولة القسْط والقيام بين الناس بالقسْط. لم يفرضِ الدينَ والدولةَ بالسيف، ولم يأخذ البيعةَ بالغلَبة غصْباً، بل تعارفَ مع قومه ومع كل القبائل في عصره، لم يُقْصِ أحداً منهم ولم يبدأ بعدوان. أسَّسَ دولةَ المدينة على التآخي والتعارف بين المهاجرين والأنصار، وبين المسلمين واليهود وغيرهم من سكان المدينة. حكَمَ بالشورى وأمرَ بالعُرف وقضى بالعدل، فاوضَ وعاهدَ ولم ينقضْ عهداً، لكنه دافعَ عن الدولة ووقفَ بوجه من نقضَ العهدَ بقوة السيف. تلك هي البيِّنات والحديد.

نخلص من ذلك كله إلى أن دولةَ الإسلام في المدينة المنورة هي دولةٌ تعارفية، ولم يكن هناك ما يعيب هذه الدولةَ حتى بالمعايير المعاصرة.

أما دولة المسلمين أو الدولة الإسلامية فهي - كما يقول دُعاتُها - ليست دولة دينية ثيوقراطية كالتي أقامتها الكنيسةُ هناك، بل هي دولة مدنية إسلامية يقودها إمامٌ أو خليفةٌ من بين المؤمنين تطبيقاً لقوله تعالى (وأولي الأمر منكم) ويؤكدون أن وليَّ الأمر لا يتحدث باسم الله ولا ينطق بالنيابة عنه تعالى. ويضيف دُعاتُها، إن تداولَ السلطة في الدولة الإسلامية يتم بالترشح والانتخاب.

يشكّل هذا الرأيُ تطوراً مهماً ومفاجئاً وعظيماً أيضاً لدى فقهاء المسلمين لأنهم هم أنفسَهم دعاةُ (الحُكم لمن غلبَ أو الحُكم بالتغلب)، فكيف تكون الدولة «الإسلامية» بنظرهم دولةً مدنيةً ويقوم الحُكم فيها بالقوة؟ ثم كيف يجمعون فكرياً بين الحُكم بالغلبة من جهة، والترشح والانتخاب من جهة أخرى؟ لا يخفى أن قبولَهم مبدأَ الترشح والانتخاب الديموقراطي يتعارض أولاً مع الآيات التي تدعو لعدم تزكية النفس {**فلا تُزكُّوا أنفسكم، هو أعلمُ بمن اتقى**}، ويتعارض ثانياً مع الحديث النبوي «إنَّا واللهِ لا نُوَلي هذا العملَ أحداً سألَه»، أي طلبَه أو حرصَ عليه، ويتعارض ثالثاً مع القول المنسوب لعلي بن أبي طالب: «طالبُ الولاية لا يُوَلّى»، ويتعارض

رابعاً وأخيراً مع مبدأ «البيعة» فالبيعة في الإسلام ليست ترشّحاً وانتخاباً، بل هي مبادرة من الناس لتكليف وترشيح من يرونه كفؤاً لتولي أمرهم.

نستحضر هنا ما قاله د. علي عزت بيجوفيتش رحمه الله: (إنَّ دولةَ النبي هي دولةُ الإسلام، بينما دولة الخلفاء والفقهاء هي دولة المسلمين، وليستْ بالضرورة دولة إسلامية).

إذاً الحُكم في دولة الإسلام والدولة التعارفية يختلف عما هو في دولة المسلمين أو «الدولة الإسلامية» فلا هو بالتغلب ولا بالطلب أو السعي ولا بتزكية النفس (الترشح) والانتخاب.

على أية حال، دولة الإسلام والدولة الإسلامية غير موجودتين في العصر الحالي، وغير قابلتين للوجود إلا عبْر التعارف. فلا بدَّ لدعاة الدولة الإسلامية أن يدركوا أنه ليس بالإمكان إقامةُ دولةٍ تستحق أن تُنسَب للإسلام خارجَ إرادة الناس لأنها عندئذ ستكون دولةً معادية للتعارف والشورى ومخالِفةً لإرادة الله التي جعلت الإنسانَ حراً في إيمانه وكُفره.

يجب على أصحاب الفكر الديني أن يبتعدوا عن الإكراه والقوة لفرْض معتقداتهم. فالشريعة مثلاً لا تُطبَّق بالقوة، بل تحتاج لإيمان، والإيمان لا يصحُّ إلا بالاختيار. لذلك عندما تريد أيُّ فئة أن تقيمَ دولةً «إسلامية» وتُطبِّقَ الشريعةَ، عليها أن تنخرطَ في بيئة التعارف وتتدربَ على تطبيقه وتختبرَ فهمَها للإسلام وللشريعة وتتأكدَ من قدرة هذا الفهْم على حلِّ مشكلات الناس. وإذا كانت هذه الفئة تؤمن أن «الأمة انتكست وعادت لمرحلة الجاهلية» كما يقول سيد قطب، عندها يقع على عاتق هذه الفئة أن تقنعَ الناسَ مجدداً بالإسلام والشريعة قولاً وعملاً، وتدعوهم للإيمان الحر والاختياري. عندئذٍ تأتي الدولةُ الإسلامية تعبيراً حقيقياً عن إرادة الناس أي دولة تعارفية بامتياز. مع التجربة، سيكتشف هؤلاء ما إذا كانت الشريعةُ تكفي لإدارة شؤون الناس أو تحتاج لاجتهاداتٍ جديدة تخضع لمجهر التعارف الاجتماعي. ولربما يكفي أن يجاهدَ أبناءُ هذه الفئة ليجعلوا من أنفسهم شهداءَ على الناس ليكون الرسولُ عليهم شهيداً. وهذا لا يكون سوى بالعمل والدعوة إلى الكلمة السواء والعمل الصالح وتقديم الحلول لمشكلات الناس والمشاركة في تنفيذها، واحترام الأعراف والقوانين التي يشارك أفرادُ الأمَّة بوضعها.

يتضمن كتابُ الدولة التعارفية إجاباتٍ عن ظاهرة الدمْج الثقافي للمهاجرين واللاجئين وظاهرة الأحزاب، وفهماً للحرية والتنافس والتغيير على ضوء التعارف، بالإضافة إلى الموقف من البيان العالمي لحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني، وفكرة المواطَنَة.

كما يُقدِّمُ الفصلُ الرابع من الكتاب مجموعةً من الإجراءات العملية لتطبيق التعارف في الحياة وأمثلةً عن التعارف السياسي. أما الفصل الأخير منه فهو مجموعة من القراءات التحليلية الموجزة جداً عن كتاب جون لوك (في الحُكم المدني) الذي يتحدث عن الدولة المدنية، وتفكك الاتحاد السوفييتي وتجربة ولاية الفقيه في ضوء التعارف، والعلاقة بين «التحديث» والتعارف، ليختمه بخلاصة مكثفة لمنهج جَدَل الإنسان.

ونختُمُ فصلَ (التعارفُ دولةً) بالتأكيد على ثنائية العقد الاجتماعي: التعارف – العُرْف، وثالوث الدولة: الفرد – الأمَّة – السلطة.

رابعاً- أثر التعارف في القانون الدولي

ارتبط القانونُ الدوليُّ الوضعيُّ بالواقع المَعيش دائماً، وكان الدافعُ لوضع قانون يضبط العلاقةَ بين الناس هو تشابكَ المصالح وظهورَ الحروب كوسيلة للوصول إليها وتحقيقها. وقد شهِدَ هذا القانونُ تغيّراً كبيراً في معناه متأثراً بالتطورات الاجتماعية للمجتمع الدولي الذي كرّسَ أولاً منطقَ القوة، ثم تغيّر الأمرُ بظهور منظمات عالمية ومعاهدات دولية هدفُها حفظُ السلام في العالم نتيجة الحروب التي أنهكته. كما أنَّ تغيُّرَ احتياجات المجتمع الدولي بشكل كبير ومتسارع يثبتُ الحاجةَ إلى قانون شامل للإنسانية وللمعمورة كلها، قانون يدعو إلى قِيَم العدل والمساواة بين بني البشر دون تمييز.

وقد جاء الإسلامُ بمجموعة من القواعد القيمية المتكاملة لصياغة قانون دولي من أهمها التعارف، وهو من القِيَم التي تحفظ الإسلامَ وتحفظ علاقاته مع الغير، مسلماً كان أو غيرَ مسلم.

أ ـ حقيقة التَّعارف وأسسه الداعمة للعلاقات الدولية

إن القانونَ الدولي الإسلامي عامٌّ لجميع العلاقات الدولية إنسانية أو غيرها، وسواء وقت الحرب أو وقت السلم، وفي الأصل يقوم على أسس الإنسانية دائماً بغضِّ النظر عن الاختلاف، لذلك كان للتعارف أثره الواضح في هذه العلاقات، فمقصد التعارف هو سبيل الوحدة الإنسانية دون تناحر، وذلك بالمساواة بين أجناس البشر وشعوبهم وقبائلهم، وهو في حقيقته يعني الوئامَ والسلامَ مع العالم كله، بدلالة كلمة (الشّعوب) الواردة في الآية (13) من سورة الحجرات التي تعني أنّ هذا التعارفَ مقصودٌ منه إقامة الوئام والسّلام مع العالم كله، وليس القبيلة فقط أو الدولة، ولهذا ليس غريباً أن يدعوَ الإسلامُ المسلمين إلى التعارف والتواصل مع من يخالفهم في اللغة والجنس والمعتقد، إذاً للتعارف أثرُه في إنشاء مجتمع فاضل إنساني في ظل التنوع والحرية، وهو في حقيقته الوئام والسلام والتعايش.

ولذلك صحَّ لنا أن نُعرِّفَ التعارفَ بقولنا: «هو التعاون والتكامل على تحقيق الخلافة العامة للإنسان في الأرض، والتعاون على خدمة البشرية حتى في ضوء تباين العقائد والأخلاق».

ب ـ أسس التعارف الداعمة للعلاقات الدولية

أكّدت تعاليمُ الإسلام على عناصر الأخوة والمساواة والاحترام المتبادل والحوار والتعاون ونشْر الخير وترْك الناس أحراراً فيما يختارون والعدل والإنصاف ومحاربة الظلم، وهذا يمثل مقصدَ العلاقات، وفي ضوئها تتنمَّى العلاقات الأخرى الاقتصادية والسياسية الطيبة بين أفراد المجتمع الإنساني الواحد.

والتعارف أحد الأسس الداعمة للعلاقات الدولية (وهو يقود إلى السلْم) وقد يكون في الحرب إذا كان صُلحاً أو معاهدة كما وقع في صُلح الحديبية، ولكن في ضوء قيم الإسلام (العظيمة) كالتسامح والمودة والرحمة وهو ما طبّقَه النبيُّ (ص) فكان أعظم فتح في الإسلام. ونحن اليوم في عهد الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ فالعالم تجمعه منظمةٌ واحدةٌ قد التزمَ أعضاؤها بقانونها ونُظُمِها في حفظ السلام وشروطها، وإذا أردنا حُكْمَ الإسلام فيها فنقول إنه عهدٌ، ويجب الوفاءُ بالعهود والالتزامات وهو واجب، لذلك لا تعدُّ ديارُ المخالِفين التي تنتمي لهذه المؤسسة العالمية دارَ حربٍ ابتداءً، بل هي دارُ عهْد؛ فيكون التعارفُ مطلوباً لا التناحر،

وبهذا يكون التعارفُ مقصداً واجبَ التحقيق في واقعنا، وأن ذلك يمدُّ القانونَ الدوليَّ المعاصرَ بآليات جديدة تخدم قانوناً شاملاً للإنسانية كلها وليس للبعض فقط، فيكون التعارفُ سبيلَ التعامل مع هذه الدول (مُحايدة ومُعاهِدة مُسالِمة)، وإذا كانت مُحارِبة فلا يجب الاعتداءُ دون تيقّنِ الاعتداء. ومن خلال أسس التعارف التالية تظهر طبيعة العلاقات الدولية:

1- الرحمة والمودة

الرحمة أساس الدين الإسلامي، وهي تعني السلام والسِّلْم والمودة مع أفراد المجتمع الواحد ومع الدول، ومعنى الرحمة أن توصلَ القلوبُ بالمودة، وأن الإسلام لا ينهى عن بِرّ كلِّ من لا يعتدي على المسلمين.

2- العدل والمساواة

والعدل هو الإنصاف، وحقيقته إعطاء حق الغير طوعاً، وهو أساس كل معاملة سواء بين الأفراد، أو بين الجماعات والدول، وقد كان العدل سِمَة الإسلام، وهو شعاره وخاصّته، فالعدل الميزان المستقيم الذي يُحدّد العلاقات بين النّاس في حال السلْم وحال الحرب.

3- التسامح والمحبة

التسامح كمقصد قيمي له أثره في الفقه الحضاري عموماً، وفي العلاقات الدولية خصوصاً، وهو نفسُه ما يقوم عليه قانونُ التعارف، فلا تعارفَ دون تسامُح ومسامحة ومحبة في إطار المشروع والمسموح.

4- التعاون

التعاون كذلك قيمة وأساس يقوم عليه مقصد التعارف الصحيح، بحيث تكتمل مصالح الناس في ضوئه دون نكاية أو إجحاف، والتعاون الذي يُقيم العلاقات ويتممها لتكون في تحقيق الصالح العام للمجتمع الواحد وللمجتمع الدولي هو التعاون على البر والإحسان لا التعاون على الإثمِ والعدوان، والتعاون على البِر يشمل كلَّ ما فيه مصلحة الغير، ومصلحة النَّفس.

5- الأخوة الإنسانية والإيمانية

الناس كلهم أخوة في الإنسانية التي تجعل الإنسان يحترم أخاه الآخر رغم اختلافه معه لكونه إنساناً، فهذا الوصف مرتبط بأصل خلقة الإنسان، وأنّ كلَّ البشر من أصل واحد، رغم ما يوجد بينهم من اختلاف ظاهري في اللون والجسم والشكل، ورغم هذا الاختلاف النّاس كلهم أمة واحدة، فالأخوَّة الإنسانية أرقى رابطة قد تضمن التعارفَ الحقيقيَّ الذي يؤدي إلى التكامل والتعاون.

6- الحرية المكفولة للجميع

الإنسان لا يتحصّل على حقوقه إلاّ في ضوء حريّته، فلا بدَّ أن يكون حرًّا في فكره، واعتقاده، ورأيه وأداء مهماته، ولا يمكن أن يكون النماء للمجتمع وتطوره إلا في ضوء حريّة الإنسان، بحصوله على كرامته كاملة.

7- الفضيلة

إنّ من أساس العلاقات الإنسانية في الإسلام التمسك بالفضيلة سواء أكانت بين الأفراد أم بين الدول، وسواء أكانت العلاقة في حال الحرب أم في حال السلم، وأيّاً كان نوع أو جنس الذين يتصلون بهم أو يختلفون معهم. فالأخلاق الإسلامية وشائج العلاقات بين الدول والأفراد، والفضيلة هي أساس التواصل والتعارف، وفي ظلّها تتطور العلاقات وتُنمَّى خدمةً للإنسانية وتحقيقاً لمصالحها، حتى لا يسودَ قانونُ الغاب.

ـ ختاماً:

مما سبق يتبين أن الإسلامَ دينُ العالمية، فإن أساسَ علاقته مع الغير مبنيةٌ على أسس التعارف والتعاون والرقي من أجل بناء الأخوَّة الإنسانية والوحدة العالمية التي أساسُها الإنسان؛ وذلك لتحقيق خلافته في الأرض بغض النظر عن الانتماءات الدينية والعرقية والاجتماعية واختلاف الألسنة والألوان والأماكن والشعوب، ولا يعني ذلك الركونَ إلى التواكل، وترك الدعوة

الدينية، بل ذلك لا يكون إلا في ضوء التعارف والتعاون، وفي ظل سيادة قيم المودة والرحمة والتسامح والعدل والحرية، ولكل عصر وسائلُ تواصله، وإذا ثبتَ الاعتداءُ فردُّ العدوان مطلوبٌ، ولكل عصر سلاحُه.

خامساً- العولمة في ضوء التعارف

- العولمة والهوية

تنوّعت تعريفاتُ العولمة بين المفكرين تنوّعاً كان أساسُه منطلقَهم الفكريَّ، لكنَّ الملاحَظ من جملة التعريفات أنها تتفق على الهيمنة والسيطرة والإحلال والتمييع والتغيير، أي هي سعيٌ دؤوبٌ للتغيير، لا من أجل الإنسان وخدمته، بل تغيير ضده يُهمِّشه هويةً وسلوكاً وثقافة وفكراً.

وقد كان العاملُ الاقتصاديُّ هو المنطلقَ نحو العولمة والهيمنة، والإحلال والتغريب والعمل على طمْس الهويات المجتمعية في العالم العربي والإسلامي، فهو المحور الأهم الذي نشَطَ لأجله الفكرُ الغربيُّ ووضعَ له آلياتٍ وخططاً ناجعةً.

ما الهوية؟ الهويةَ تعني جوهرَ الشيء وحقيقتَه، وهي دائماً مجموعُ ثلاثة عناصر:

ـ العقيدة التي توفّر رؤيةً للوجود.

ـ اللسان الذي يجري التعبيرُ به؛ أي اللغة.

ـ التراث الثقافي الطويل المدى.

تعدُّ الهوية من الصيغ التعريفية لأي مجتمع، فهي المُعَرِّف عن لغة المجتمع وأصالتها، وثقافته وعمقها، وحضارته وشمولها، بل هي تعكس إنسانيتَه المتلاقية مع فطرته، وتعزز من قِيمه، وتحاكي الآخرَ الخارجَ عن ذاته، الداخلَ في محتواه الديني والعقدي.

فالهوية تُعرِّف المجتمعَ من خلال: اللغة، الثقافة، الدين، الحضارة، العادات والتقاليد

والأعراف.

- العولمة والاستلاب الثقافي

إن أخطارَ العولمة تكمن بشكل محوري في مشروع استلاب الهوية، سواء كان استلاباً جزئيّاً أو استلاباً شاملاً. والاستلاب هو التبعية للآخر، والانسلاخ من الذاتية الثقافية، والخضوع للآخر في حضارته وثقافته، أي هو علاقة غير متوازنة بين حضارتين وثقافتين وهويتين مختلفتين، يخضع فيها الأضعفُ للأقوى وفقَ المفهوم المادي للقوة والضعف.

في عصر الاستلاب، يتخلّى الإنسانَ عن هويته بحجة التحرر من ماضيه والسعي نحو بناء حاضر ومستقبل أكثر عدالة وحرية. إلا أن هذه العدالة والحرية وهذه الحقوق ليست منسوجةً من منظومته القيمية والمعيارية، ولا من محمولاتها الإيجابية، ولا من ثوابته الأصيلة، بل نُسِفَ كلُّ ذلك لإحلال هوية جديدة تحمل ذات المفاهيم (العدالة والحرية والحقوق) لكن تختلف في دلالاتها ومقاصدها تماماً، وتهدف بالمجمل لاستعمارٍ ثقافي وعلمي ومعرفي.

لذلك سيكون المستهدفُ الأكثرُ تأثراً في موجة ورياح العولمة هو الثقافة. والتي تتعلق بالبُعد الديني للمجتمعات، فالدين مكوِّنٌ رئيسٌ ومهمٌّ من مكوّنات ثقافة المجتمع والفرد.

ولما كانتْ القِيَم والأخلاق هي المُكوِّنُ الثابت في الهوية، فإن الإيديولوجيا القادرةَ على طمس الهوية وتمييع ثقافة المجتمع هي العلمانيةُ، التي تسعى إلى فصْل الدين ليس فقط عن الدولة، بل العلمانية الحالية تسعى لتكون شاملةً، فهي تعني مخالفةَ القواعد الشرعية والتعاليم الدينية، والانسجام مع الروح الدنيوية.

تكمن أخطارُ تمييع الهوية في أنها تهدد كيانات المجتمعات، وتعيد صياغة مكوناتها وتنميطها السلوكي والقيمي، وهذا بدوره سيكون له تداعياتٌ على اللغة، والقيم الدينية والوطنية، والأخلاق والمبادئ، والأسرة، والشباب، إلخ. والأدوات المستخدَمة في تمييع الهوية وعلمنة المجتمعات من خلال رياح العولمة كثيرة أهمها: الإعلام، والتكنولوجيا، ووسائل الاتصال

والتواصل، والنخب الثقافية المتغربة.

- التعارف العالمي

لكن في مواجهة العولمة التي تتسَيَّد بالاستلاب الثقافي وتمييع الهويات، لا ينبغي للهوية أن تصبحَ نزعةً متطرفةً صادةً، تميل بنا نحو الشمولية، إذْ لا يمكن التحرر من الاستلاب إلا بالانطلاق من نقد الذات وإعادة بناء هوية تتناسب وأصالة القيَم والمعايير فيها، هوية ذات بُعد أخلاقي عالمي، تحافظ على الثوابت الحقيقية، وتنفتح على الجديد العصري المتناغم مع قيمنا، تقوم على التعارف العالمي، وعلى خطابٍ تواصليّ يحترم خصوصيات الهويات المتبادل، وليس على أساس التخاصم والتعادي، ومحاولات الإلغاء. فإذا كان لكلِّ إنسان هويتَه التي تشكِّلُ بصمته، فإنَّ اختلاف البصمات هو عِلَّةُ التعارفِ بينها، وإنْ لم يكن كذلك فلابد أنْ يؤدي إلى التناحرِ والاستحواذ.

من الضروري العملُ على صياغة مشروع إسلامي حضاري فعلي تعارفي، وليس انفعالي لتحصين الهوية مع الحذر في ذلك من عدم الوقوع فريسةَ العولمة أو تقوقع الهويات.

ـ أساليب المواجهة وتحصين الذات ضمن أُطر التعارف:

لكي نصونَ هويتَنا من التمييع والاستلاب، ونمنعَ كلَّ ما هو دخيل فيها علينا، يجب ألّا نمارسَ دورَ الوصاية على عقل الأجيال، بل دورَ المرشد والدليل الذي يُربّي علماءَ قادرين على الإبداع والتنقيح، وليس جنوداً طائعين عاجزين عن تمييز الغث من السمين. ولا يكون ذلك إلا من خلال:

ـ العودة إلى هويتنا الإسلامية المحصَّنة بتوحيد الله تعالى.

ـ إعادة بناء الذات على أسس العقيدة السليمة المتوافقة مع لغة العقل والعصر وفهْم النص.

ـ العناية بلغة القرآن وثقافته، وطرْح أبعاده الأخلاقية ورؤاه الإنسانية.

ـ ضمان الحريات بكافة مصاديقها.

ـ التأسيس لمنظومة حقوق وواجبات على أساس العدالة والكرامة الإنسانية.

ـ تصدي مؤسسات المجتمع الأهلي لحملات توعية تؤسس لفكر رصين للجيل الشاب أو لجيل الشباب.

ـ العناية بالتربية والتعليم والتركيز على الخطاب المعتدل في مراكز التعليم كافة.

ـ تعزيز قيمة الهوية الاسلامية والوطنية في نفوس الأجيال.

ـ طرح النموذج التاريخي (المثل الأعلى) ليشكّلَ مرجعيةً قادرةً على أن تكون قدوة للجيل الشاب.

ـ النهوض بمشروع إعلامي متكامل وبخطاب تعارفيّ متزن.

وعليه تقع المسؤوليةُ على العلماء والمثقفين والمختصين في طرح مشروع فعلٍ تعارفي تأسيسي غير انفعالي، لمواجهة الانحراف العولمي بطريقة تتلاقى مع مفيده، وترفض ضارَّه لتحفظ الهوية من أي تمييع يُغَيِّب مجتمعاتنا وأمتنا عن التاريخ والمستقبل، وينسف وجودَها وكينونتَها بين المجتمعات والأمم.

هوية البحث

اسم الباحث: د.علي أسعد

عنوان البحث: قراءة في كتاب .. التعارف فلسفةً ومجتمعاً ودولةً

تأريخ النشر: كانون الأول - ديسمبر 2023

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org